ردمد: 2961-4074
ISSN: 2961-4074
رقم الإيداع: 1446/3664

سلسلة تقارير أسبار

رقم (473)

التكتل الاقتصادي الخليجي: ما مستقبله بعد صدمة الحرب الأمريكية-الإيرانية وتداعياتها؟

لجنة الشؤون الاقتصادية و الطاقة والصناعة

ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

مركز أسبار
ASBAR CENTER
32 عامًا Years
منذ 1994 Since

ملتـقى أسبـار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
  د. فهد العرابي الحارثي
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
  د. عبدالرحمن العريني
- الأمين العام
- **د. أماني البريكان**
- التحرير
  د. إبراهيم إسماعيل عبده
- التصميم والإخراج:
  أ. صفوان يحيى مسعد

- **لجنة الشؤون الاقتصادية و الطاقة والصناعة**
- د. إحسان بو حليقة (رئيس اللجنة)
- د. عبدالله الغفيص (نائب رئيس اللجنة)
- م. أسامة الكردي
- د. ثمراء الشهراني
- د. حسين أبو ساق
- د. حمد عبدالعزيز البريثن
- د. خالد المبيض
- أ. عبدالرحمن صالح باسلم
- د. عبد العزيز العتيبي
- م. عبدالله الرخيص
- د. قبلان بن جديع
- د. محمد المعجل
- أ. محمد الزهراني
- د. ناصر إبراهيم القعود

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

مقدمو الأوراق العلمية

- **الورقة الرئيسة:** د. إحسان بوحليقة
- **التعقيب الأول:** د. محمد المعجل
- **التعقيب الثاني:** د.عبد الله الغفيص
- **إدارة الحوار:** أ.عبد الرحمن باسلم

تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمَّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر يوليو 2026م، وناقشتها نُخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات الذين أَثْرَوا الحوارَ بآرائهم البنَّاءة، ومقترحاتهم الهادفة، وجاءت بعنوان: (التكتل الاقتصادي الخليجي: ما مستقبله بعد صدمة الحرب الأمريكية-الإيرانية، وتداعياتها؟)، وأعد ورقتها الرئيسة د. إحسان بوحليقة، وعقب عليها كلٌّ مِنْ: د. محمد المعجل، ود.عبد الله الغفيص، وأدار الحوار حولها أ.عبد الرحمن باسلم.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تمهيد	1
الملخص التنفيذي	3
الورقة الرئيسة	6
التعقيبات	19
المداخلات حول القضية	29
واقع التكامل الاقتصادي الخليجي، وأهميته في ظل المتغيرات الإقليمية، والدولية.	29
التحديات الإستراتيجية التي تَحِدُّ من مسارِ التكامل الخليجي.	31
البعد السياسي، وبناء الثقة؛ بوصفهما مدخلًا لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي.	33
إشكالية الفعل الجماعي، وأثرها في تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي.	34
مشروع الوحدة النقدية الخليجية: الدروس المستفادة.	36
بناء الثقة السياسية، وتطوير الحوكمة المؤسسية نحو تكامل اقتصادي خليجي مرن.	37
من المنافسة إلى التكامل: بناء سلاسل القيمة، والسوق الإنتاجية الخليجية الموحدة.	38
جذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز القدرة التنافسية الخليجية.	40
سوق العمل الخليجية، وتعزيز المواطنة الاقتصادية.	40
تمكين القطاع الخاص؛ بوصفه محركًا للتكامل الاقتصادي الخليجي.	41
دور المرأة في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي.	42
الإستراتيجية السعودية لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي.	42
متطلبات بناء تكامل خليجي مستدام، وقابل للتنفيذ.	43
مستقبل التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي.	44
التوصيات	46
المصادر والمراجع	47
المشاركون	51

الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية التكتل الاقتصادي الخليجي: ما مستقبله بعد صدمة الحرب الأمريكية-الإيرانية، وتداعياتها؟ وأشار د. إحسان بو حليقة في الورقة الرئيسة إلى أنه يمكن أن تعزز دول مجلس التعاون الخليجي قدرتها على مواجهة الصدمات الجيوسياسية، والجيواقتصادية؛ وذلك من خلال تعميق التكامل الاقتصادي، والمؤسسي مستفيدةً من تجارب التكتلات الاقتصادية الناجحة عالميًّا،وأوضح أن الصدمات الجيوسياسية تنتقل عبر قنوات التجارة، ورؤوس الأموال، والطاقة، والتقنية؛ بما ينعكس على النمو، والاستثمار، والاستقرار الاقتصادي، وأن التكتلات التي تمتلك مؤسسات مشتركة، وآليات جماعية لإدارة الأزمات أثبتت قدرة أكبر على احتواء هذه التداعيات، كما بين أن تجربة مجلس التعاون- على الرغم من امتلاكها مقومات التكامل- لا تزال تواجه تحديات في تنفيذ مشروعات الاتحاد الجمركي، والاتحاد النقدي، وتنسيق السياسات الاستثمارية، وهو ما برز بوضوح خلال تداعيات الحرب الأمريكية - الإيرانية عام 2026م، وخلص إلى أن الإسراع في استكمال مشروعات التكامل الاقتصادي، واللوجستي، وتطوير المؤسسات الخليجية المشتركة يمثل الخيار الأكثر فاعلية لتعزيز المرونة الاقتصادية، وزيادة القدرة التنافسية، وتحقيق الأمن الاقتصادي، والإستراتيجي لدول المجلس في مواجهة الأزمات المستقبلية.

بينما أوضح أ. محمد المعجل- في التعقيب الأول- أن محدودية التجارة البينية بين دول مجلس التعاون تعود إلى تشابه الهياكل الإنتاجية الخليجية؛ مما يستدعي تعزيز التكامل الصناعي، وسلاسل القيمة المشتركة إلى جانب تنسيق إدارة صناديق الثروة السيادية، وتوجيه جزء أكبر من استثماراتها نحو المشروعات الخليجية المشتركة، وأضاف أن الحرب الأمريكية - الإيرانية كشفت هشاشة الاعتماد على مضيق هرمز، في حين قدمت المملكة العربية السعودية نموذجًا ناجحًا في تنويع مسارات تصدير النفط، وتعزيز البنية اللوجستية، وبيَّن أن ضعف التكامل الخليجي أدى إلى خسائر اقتصادية ناجمة عن محدودية التجارة البينية، وتكرار المشروعات، وازدواجية الإنفاق مؤكدًا أن تحقيق التكامل الفعلي يتطلب تعزيز الحوكمة المؤسسية، وتسريع تنفيذ مشروعات التكامل اللوجستي، والاستثماري، والنقدي، وإشراك القطاع الخاص، وإنشاء آليات مستقلة لمتابعة تنفيذ القرارات؛ وفق جداول زمنية، ومؤشرات أداء واضحة؛ بما يضمن الانتقال من مرحلة التنسيق إلى التكامل الاقتصادي الشامل.

في حين ذكر د. عبد الله الغفيص- في التعقيب الثاني- أن الحرب الأمريكية - الإيرانية كشفت- بوضوح- الحاجة إلى الانتقال من مرحلة التنسيق الخليجي إلى التكامل المؤسسي الفعلي موضحًا أن الأزمة أبرزت هشاشة الاعتماد على مضيق هرمز، وأن مفهوم الأمن أصبح يشمل إلى جانب البعد العسكري الأمن الاقتصادي، واللوجستي، والغذائي، وسلاسل الإمداد.

، كما استشهد بتجارب رابطة دول جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأوروبي مبينًا أن نجاحها في مواجهة الأزمات ارتبط ببناء مؤسسات مستقلة، وآليات جماعية لإدارة المخاطر، لا بمجرد التنسيق السياسي، وأكد أن التكامل الحقيقي يقوم على تشابك المصالح، وتوحيد السياسات، وتعزيز التعاون في القطاعات الإستراتيجية مع تقليل الاعتماد على الضمانات الخارجية، وإنشاء بنية مؤسسية، ولوجستية، ومالية مشتركة تعزز مرونة مجلس التعاون، وترسخ مكانته كقوة اقتصادية إقليمية.

محاور المداخلات
تناولت المداخلات المحاور الآتية:
01 واقع التكامل الاقتصادي الخليجي
02 أهميته في ظل المتغيرات الإقليمية، والدولية
03 التحديات الإستراتيجية التي تَحدُّ من مسار التكامل الخليجي
04 البعد السياسي، وبناء الثقة؛ بوصفهما مدخلًا لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي
05 إشكالية الفعل الجماعي، وأثرها في تعميق التكامل الاقتصادي
06 الدروس المستفادة من مشروع الوحدة النقدية الخليجية
07 بناء الثقة السياسية، وتطوير الحوكمة المؤسسية نحو تكامل اقتصادي خليجي مرن
08 الانتقال من المنافسة إلى التكامل؛ وذلك عبر بناء سلاسل القيمة
09 السوق الإنتاجية الخليجية الموحدة
10 جذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز القدرة التنافسية الخليجية
11 سوق العمل الخليجية، وتعزيز المواطنة الاقتصادية
12 تمكين القطاع الخاص؛ بوصفه محركًا للتكامل الاقتصادي الخليجي
13 دور المرأة في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي
14 الإستراتيجية السعودية لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي
15 متطلبات بناء تكامل خليجي مستدام، وقابل للتنفيذ
16 استشراف مستقبل مجلس التعاون الخليجي، والتكامل الاقتصادي في ظل المتغيرات الإقليمية، والدولية الراهنة

الورقة الرئيسة: د. إحسان بوحليقة

مقدمة:

ترتكز هذه الورقة حول استشراف ما الذي على مجموعة دول مجلس التعاون فعله لتخفيف تأثير الصدمات الجيواقتصادية مستقبلًا؛ آخذًا في الاعتبار ما أحدثته، وتحدثه، وستحدثه الحرب بين أمريكا وإيران من تداعيات مستفيدة دول المجلس من التجارب المتعددة، والصدمات المتكررة التي عايشتها التكتلات الاقتصادية عامةً، وعايشتها دول المجلس، وإقليمها على مدى نصف قرن، وإجمالًا؛ فقدكشفت هذه الصدمات عن حقيقة جوهرية: أن درجة مرونة الاقتصادات الوطنية في مواجهة الاضطرابات الخارجية ترتبط ارتباطًا وثيقًابطبيعة انتمائها بعمقٍ فاعلٍ إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ فهي ليست أسيرةَ مسارٍ بطيء الوقع يركن إلى إستراتيجية تأجيل الحسم التي تراكم التكاليف، وتفوت الفرص.

الصدمات الجيوسياسية، وقنوات الانتقال:

تعتبر المخاطر الجيواقتصادية التي تولدها الصدمات الجيوسياسية المهدد الأول للاستقرار الاقتصادي، والمالي للدول، وتُعرّف الصدمات الجيوسياسية في الأدبيات الاقتصادية بأنها أحداث مفاجئة ذات طابع سياسي، أو أمني تؤدي إلى تعطيل التدفقات الاقتصادية الطبيعية، وتؤدي إلى توليد حالة من عدم اليقين، وهي أحداث قابل تأثيرها للقياس؛ وذلك من خلال مؤشر المخاطر الجيوسياسية الذي يقيس هذه الصدمات كميًّا، وأثبتت دراسة عن المؤشر بأن ارتفاع هذا المؤشر يرتبط بانخفاض الاستثمار، وتراجع النشاط الاقتصادي، وزيادة احتمالية الكوارث الاقتصادية، وقد شهد المؤشر ارتفاعات حادة خلال أزمة الخليج الأولى عام 1990م، وأحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، والحرب على العراق عام 2003م، والأزمة الأوكرانية عام 2014م، ثم الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022م، فالحرب الأمريكية الإيرانية عام 2026م [9].

ويتجسد تأثير الصدمات الجيوسياسية على الاقتصادات عبر أربع قنوات رئيسية؛ الأولى - قناة التجارة؛ إذ تؤدي الصدمات إلى اضطراب سلاسل الإمداد، وفرض القيود التجارية، وتراجع حجم التبادل التجاري، وقد وثق البنك المركزي الأوروبي أن ارتفاع المسافة الجيوسياسية بين دولتين بنسبة عشرة بالمائة يؤدي إلى انخفاض التجارة الثنائية في السلع المصنعة بنسبة اثنين بالمائة [1]، والثانية -قناة رأس المال المتمثلة في هروب رؤوس الأموال، وتقلب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاع علاوات المخاطرة، والثالثة - قناة الطاقة، والسلع الأساسية؛ إذ تؤدي إلى تقلبات حادة في أسعار النفط، والغاز، والمعادن الإستراتيجية، والرابعة - قناة التقنية، وتتجلى في فرض قيود على نقل التقنية، وتصدير الرقائق الإلكترونية، والمعدات المتقدمة.

ومن جانب آخر تشير التقديرات الكمية لصندوق النقد الدولي إلى أن تكاليف التجزئة الجيواقتصادية الشديدة قد تتراوح بين صفر فاصلة اثنين بالمائة وسبعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في المدى المتوسط، وقد تصل إلى اثني عشر بالمائة في الاقتصادات الأكثر انكشافًا؛ فضلًا عن ارتفاع التضخم العالمي؛ بما يتراوح بين نقطتين وأربع نقاط مئوية [3] [4].

تكتلات نجحت في مواجهة الصدمات:

تُعَدُّ رابطةُ دولِ جنوب شرق آسيا النموذج الأكثر إثارة للاهتمام في تاريخ الاستجابة الإقليمية للصدمات؛ فقد كانت الأزمة المالية الآسيوية عام 1997م الاختبار الأقسى للتكتل؛ حيث انهارت عملات عدة دول أعضاء بشكل مدوٍّ؛ إذ فقد "البات" التايلاندي نحو ثمانية وثلاثين بالمائة من قيمته، وانكمش الناتج المحلي الإجمالي الإندونيسي بنسبة تزيد على ثلاثة عشر بالمائة عام 1998م؛ وفق بيانات البنك الدولي. كما كشفت الأزمة عن هشاشة بنيوية خطيرة، مثل: غياب شبكات الأمان المالي الإقليمية، وفرط الاعتماد على التمويل الخارجي قصير الأجل.

أما الرد المؤسسي على هذه الصدمة؛ فقد كان استثنائيًّا في عمقه؛ حيث لم تكتفِ الرابطة بالإعلانات السياسية؛ بل أسست مؤسسات ملزمة؛ وذلك بأن أطلقت دول رابطة جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة مبادرة شيانغ ماي عام 2000م، وهي شبكة ثنائية لمبادلة العملات تطورت عام 2010م إلى مبادرة شيانغ ماي متعددة الأطراف بقيمة مئة وعشرين مليار دولار، ثم رُفعت إلى أربعمائة وأربعين مليار دولار عام 2014م، وأنشأت المجموعة مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي كجهاز رقابة إقليمي مستقل؛ مما وفر لأول مرة آلية إنذار مبكر لمواجهة الأزمات المالية [5]. وحين اندلعت الأزمة المالية العالمية عام 2008م أثبتت المنطقة مرونة لافتة، وفي مواجهة التوترات التجارية الأمريكية الصينية تبنت الرابطة إستراتيجية الحياد الإيجابي مستفيدةً من التنافس لجذب استثمارات إعادة توطين سلاسل الإمداد، وعززت ذلك بتوقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة عام 2020م.

أما الاتحاد الأوروبي؛ فيمثل التكتل الأكثر تكاملًا على المستوى العالمي؛ فخلال أزمة الديون السيادية الأوروبية بين عامَي 2010مو2012م تجاوز الاتحاد الأزمة عبر إنشاء آلية الاستقرار الأوروبي بقدرة إقراض تبلغ 500 مليار يورو، وإطلاق البنك المركزي الأوروبي برنامج المعاملات النقدية الصريحة، وخلال جائحة كوفيد-19 كسر الاتحاد محرمات تاريخية؛ وذلك بإصدار ديون مشتركة لتمويل صندوق التعافي الاقتصادي بقيمة 750 مليار يورو، أما صدمة الغزو الروسي لأوكرانيا عام 2022م؛ فقد كشفت عن اعتماد أوروبي مفرط على الغاز الروسي الذي كان يمثل نحو 35 بالمائة من واردات الغاز الأوروبية غير أن الاتحاد استجاب بسرعة قياسية، وبحلول نهاية عام 2023م انخفضت واردات الغاز الروسي إلى أقل من 15 بالمائة، وهو تحول هيكلي جذري تحقق في أقل من عامين بفضل الإطار المؤسسي الموحد للاتحاد، ولا يعني هذا أن الاتحاد الأوربي تمكن من التصدي لأزمة الطاقة؛ بل النقطة- هنا- أن الدول عملتسويًا كتكتل، ولم تَتَصَدَّ منفردةً.

أما مجموعة بريكس؛ فقد نشأت كاستجابة هيكلية لتحديات النظام المالي الغربي، ومثّلت الأزمة المالية العالمية عام 2008م نقطة تحول؛ إذ كشفت عن هشاشة النظام المالي الغربي، وأضعفت شرعيته؛ فسرعان ما أسست المجموعة بنك التنمية الجديد عام 2015مبرأسمال مكتتب يبلغ خمسين مليار دولار، وترتيبات الاحتياطي الطارئ بقيمة مئة مليار دولار [6] [8]، وتمثل هذه المؤسسات بديلًا تمويليًّا يقدم قروضًا دون مشروطية سياسية صارمة، وتكتسب إستراتيجية إزالة "الدولرّة" أهمية متزايدة في ظل تصاعد استخدام العقوبات المالية الغربية كأداة جيوسياسية؛ إذ تشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى أن حصة الدولار الأمريكي في احتياطيات النقد الأجنبي العالمية انخفضت من نحو ثلاثة وسبعين بالمائة عام 2000م إلى نحو ثمانية وخمسين بالمائة عام 2023م.

التكتلات المتعثرة: أسباب الفشل في مواجهة الصدمات:

تُعَدُّ رابطةُ جنوبِ آسيا للتعاون الإقليمي النموذج الأكثر إيضاحًا لكيفية إفشال التوترات الجيوسياسية الثنائية لمشاريع التكامل الإقليمي؛ فعلى الرغم من أن المنطقة تضم نحو مليار وتسعمائة مليون نسمة؛ فإن التجارة البينية لا تتجاوز خمسة بالمائة من إجمالي تجارة دولها، وهي من أدنى المعدلات بين التكتلات الإقليمية في العالم، وللمقارنة تبلغ نسبة التجارة البينية في رابطة جنوب شرق آسيا نحو أربعة وعشرين بالمائة، ويعود هذا الفشل- في جوهره- إلى الصراع الجيوسياسي المزمن، والمرير بين الهند وباكستان الذي حوّل الرابطة إلى هيكل مؤسسي شبه معطل؛ إذ لم تُعقدْ أيةُ قمةٍ منذ عام 2016م.

تكشف تجربة السوق المشتركة الجنوبية عن نمط مختلف من الفشل يتمثل في التقلبات الأيديولوجية الحادة التي أعاقت بناء مؤسسات إقليمية متينة؛ فمنذ تأسيسها عام 1991م عانت من تذبذب سياسي حاد أفضى إلى تناقض السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وخلال أزمة الديون الأرجنتينية عام 2001م لجأت الأرجنتين إلى إجراءات حمائية أحادية الجانب؛ بدلًا من تفعيل آليات التضامن الإقليمي؛ إذ تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية (OECD) إلى أن أمريكا اللاتينية هي المنطقة الوحيدة في العالم التي شهدت تراجعًا في مستوى التكامل التجاري الإقليمي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبالنتيجة؛ فإنالإخفاق في بناء آليات مؤسسية ملزمة، ومستقلة عن التقلبات السياسية الداخلية للدول الأعضاء جعل من "ميركوسور" تكتلًا هَشًّا،وعرضة للتصدع عند أول أزمة اقتصادية، أو تغير في المزاج السياسي؛ مما يؤكد أن التوافق الأيديولوجي المؤقت لا يمكن أن يحل محل البناء المؤسسي الاقتصادي المتين.

تجربة مجلس التعاون الخليجي:

علاقة بين تطلعاتٍ طموحة، ووعود مؤجلة، وصدمات متتالية

1. خصائص فريدة لإمكانات تكامل عالية

- شروط مثالية للتكامل قلما تتوفر في تكتلات أخرى
- تقارب كبير في هياكل الاقتصاد السياسي
- تجانس حضاري وثقافي واجتماعي ولغوي متجذر

2. نمط متكرر عبر صدمات جيوسياسية متعاقبة

- حرب عام 2026م
- غزو الكويت 1990م
- حرب الخليج الأولى 1980م

تصطدم بحواجز المصالح الوطنية الفردية حين يتعلق الأمر بالتكامل الاقتصادي الهيكلي

تظهر الوحدة والتنسيق بقوة في مواجهة التهديدات الخارجية المباشرة

3. دروس رئيسة من الصدمات والتقارير الحديثة (2023–2026م)

د. إعادة توجيه ثقل الحركة التجارية

الاستثمار في:
- ✓ توسعة الموانئ على بحر العرب وخليج عمان
- ✓ استكمال شبكة السكك الحديدية التي تربط موانئ الخليج العربي بموانئ البحر الأحمر

لخلق شريان بري يتجاوز مضيق هرمز وباب المندب مغا

جـ. أدوات حيوية لتخفيف أثار الصدمات

- الاتحاد الجمركي
- استكمال شبكة السكك الحديدية

لتأمين استمرارية تدفق الصادرات والواردات

ب. مخاطر الاعتماد على ممرات تجارية وحيدة

دراسة صندوق النقد الدولي (2024م): الاعتماد الكبير على ممرات تجارية وحيدة (مثل مضيق هرمز) يضاعف المخاطر في أوقات الأزمات [13].

أ. الحاجة لتسريع التكامل الاقتصادي واللوجستي

تؤكد الأبحاث الحديثة أن التكتلات التي تفتقر إلى اندماج مؤسسي عميق تكون أكثر عرضة للصدمات الجيواقتصادية [10].

هـ. درس إستراتيجي أسـ

الارتكاز علي ضمانات خارجية أو مذكرات تفاهم دولية دون بناء قدرات ذاتية متكاملة هو رهان محفوف بمخاطر مهددة للاستقرار.

4. الواقع الجديد يتطلب تحركاً مختلفاً

الواقع الذي فرضته صدمة الحرب الأمريكية – الإسرائيلية – الإيرانية ليس مؤقتاً سيزول بتوصل الفرقاء إلى صلح.

المخاطر الجيوسياسية المستمرة تدفع بعض دول المجلس للبحث عن حلول فردية، ولتجنب ذلك:

5. التحديات التي قد تعيق العزيمة

إصرار بعض أعضاء المجلس على التفرد ما يستدعي:

توظيف حسابات الفرصة الضائعة عمق وتجرد، إذ لا يتسع المجال لكثير تسويف أو تعطيل.

الخلاصة: من منطقة الراحة إلى توظيف التحديات

خروج إستراتيجي متسق من منطقة الراحة ← تكامل اقتصادي مؤسسي عميق يتجاوز التنسيق الشكلي ← جعل دول المجلس كتلة واحدة ← تحويل التحديات إلى فرص ذات عائد إيجابي

تجربة مجلس التعاون الخليجي: عالقة بين تطلعاتٍ طموحة، ووعود مؤجلة، وصدمات متتالية:

تمثل تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حالة فريدة في تاريخ التكتلات الاقتصادية؛ إذ تجمع بين تجانس حضاري، وثقافي، واجتماعي، ولغوي متجذر، ودرجة عالية من التقارب في هياكل الاقتصاد السياسي، وهي شروط مثالية للتكامل قلما تتوفر في تكتلات أخرى، ومع ذلك تكشف مسيرة المجلس عبر صدمات جيوسياسية متعاقبة لا تكاد تهدأ - منذ حرب الخليج الأولى عام 1980ممرورًا بغزو الكويت عام 1990م، ووصولًا إلى حرب عام 2026م - عن نمط متكرر؛ إذ تبرز الوحدة، والتنسيق بقوة في مواجهة التهديدات الخارجية المباشرة، لكنها تصطدم- بقوة كذلك- بحواجز المصالح الوطنية الفردية حين يتعلق الأمر بالتكامل الاقتصادي الهيكلي، وفي هذا السياق تؤكد الأوراق البحثية الحديثة الصادرة بين عامي 2023م و2026م أن التكتلات التي تفتقر إلى اندماج مؤسسي عميق تكون أكثر عرضة للصدمات الجيواقتصادية [10]؛ فعلى سبيل المثال: أظهرت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي (2024م) تبين أن الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على ممرات تجارية وحيدة (كما في حالة مضيق هرمز) تواجه مخاطر مضاعفة في أوقات الأزمات؛ مما يستدعي من دول مجلس التعاون تسريع وتيرة تكاملها الاقتصادي، واللوجستي؛ لاسيما استكمال شبكة السكك الحديدية، والاتحاد الجمركي كأدوات حيوية لتخفيف آثار هذه الصدمات [13]؛ فاستمرارية تدفق الصادرات، والواردات بأمان يستوجب العمل على إعادة توجيه ثقل الحركة التجارية نحو السواحل المفتوحة؛ وذلك عبر توجيه الاستثمارات لتوسعة الموانئ المطلة على بحر العرب، وخليج عُمان، واستكمال شبكة السكك الحديدية التي تربط موانئ الخليج العربي بموانئ البحر الأحمر؛ مما يخلق شريانًا بريًّا يتيح تجاوز مضيقي هرمز، وباب المندب معًا، كما أن الدرس المستفاد من الصدمات الأخيرة هو أن ارتكاز الحسابات الإستراتيجية على ضمانات خارجية، أو مذكرات تفاهم دولية دون بناء قدرات ذاتية متكاملة هو رهان محفوف بمخاطر مهددة للاستقرار.

ولفهم الواقع كما هو؛ فثمة شواهد متعددة أن الواقع الجديد الذي فرضته صدمة الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية ليس مؤقتًاسيزول بتوصل الفرقاء إلى صلح؛ فالمخاطر الجيوسياسية المستمرة تدفع بعض دول مجلس التعاون للبحث عن حلول فردية، ولتجنب ذلك لابد من العودة بعزيمة أمضى لجعل دول مجلس التعاون كتلة واحدة؛ وذلك عبر تكامل اقتصادي مؤسسي عميق يتجاوز التنسيق الشكلي، وهذا يعني خروجًا إستراتيجيًّا متسقًا من منطقة الراحة إلى منطقة توظيف التحديات توظيفًا يحولها لفرص ذات عائد إيجابي، وقد تجابه تلك العزيمة عوائق ليس أقلها إصرار بعض أعضاء المجلس على التفرد، وهنا لابد من توظيف حسابات الفرصة الضائعة بكل عمق، وتجرد؛ إذ لا يتسع المجال لكثير تسويف، أو تعطيل.

تجربة مجلس التعاون الخليجي: عالقة بين تطلعاتٍ طموحة، ووعود مؤجلة، وصدمات متتالية:

تمثل تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية حالة فريدة في تاريخ التكتلات الاقتصادية؛ إذ تجمع بين تجانس حضاري، وثقافي، واجتماعي، ولغوي متجذر، ودرجة عالية من التقارب في هياكل الاقتصاد السياسي، وهي شروط مثالية للتكامل قلما تتوفر في تكتلات أخرى، ومع ذلك تكشف مسيرة المجلس عبر صدمات جيوسياسية متعاقبة لا تكاد تهدأ - منذ حرب الخليج الأولى عام 1980ممرورًا بغزو الكويت عام 1990م، ووصولًا إلى حرب عام 2026م - عن نمط متكرر؛ إذ تبرز الوحدة، والتنسيق بقوة في مواجهة التهديدات الخارجية المباشرة، لكنها تصطدم- بقوة كذلك- بحواجز المصالح الوطنية الفردية حين يتعلق الأمر بالتكامل الاقتصادي الهيكلي، وفي هذا السياق تؤكد الأوراق البحثية الحديثة الصادرة بين عامي 2023م و2026م أن التكتلات التي تفتقر إلى اندماج مؤسسي عميق تكون أكثر عرضة للصدمات الجيواقتصادية [10]؛ فعلى سبيل المثال: أظهرت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي (2024م) تبين أن الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على ممرات تجارية وحيدة (كما في حالة مضيق هرمز) تواجه مخاطر مضاعفة في أوقات الأزمات؛ مما يستدعي من دول مجلس التعاون تسريع وتيرة تكاملها الاقتصادي، واللوجستي؛ لاسيما استكمال شبكة السكك الحديدية، والاتحاد الجمركي كأدوات حيوية لتخفيف آثار هذه الصدمات [13]؛ فاستمرارية تدفق الصادرات، والواردات بأمان يستوجب العمل على إعادة توجيه ثقل الحركة التجارية نحو السواحل المفتوحة؛ وذلك عبر توجيه الاستثمارات لتوسعة الموانئ المطلة على بحر العرب، وخليج عُمان، واستكمال شبكة السكك الحديدية التي تربط موانئ الخليج العربي بموانئ البحر الأحمر؛ مما يخلق شريانًا بريًّا يتيح تجاوز مضيقي هرمز، وباب المندب معًا، كما أن الدرس المستفاد من الصدمات الأخيرة هو أن ارتكاز الحسابات الإستراتيجية على ضمانات خارجية، أو مذكرات تفاهم دولية دون بناء قدرات ذاتية متكاملة هو رهان محفوف بمخاطر مهددة للاستقرار.

ولفهم الواقع كما هو؛ فثمة شواهد متعددة أن الواقع الجديد الذي فرضته صدمة الحرب الأمريكية-الإسرائيلية-الإيرانية ليس مؤقتًاسيزول بتوصل الفرقاء إلى صلح؛ فالمخاطر الجيوسياسية المستمرة تدفع بعض دول مجلس التعاون للبحث عن حلول فردية، ولتجنب ذلك لابد من العودة بعزيمة أمضى لجعل دول مجلس التعاون كتلة واحدة؛ وذلك عبر تكامل اقتصادي مؤسسي عميق يتجاوز التنسيق الشكلي، وهذا يعني خروجًا إستراتيجيًّا متسقًا من منطقة الراحة إلى منطقة توظيف التحديات توظيفًا يحولها لفرص ذات عائد إيجابي، وقد تجابه تلك العزيمة عوائق ليس أقلها إصرار بعض أعضاء المجلس على التفرد، وهنا لابد من توظيف حسابات الفرصة الضائعة بكل عمق، وتجرد؛ إذ لا يتسع المجال لكثير تسويف، أو تعطيل.

لقد أحدثت الحرب الأمريكية-الإيرانية في أوائل عام 2026م صدمة عرض حادة للاقتصاد الخليجي؛ فقد كشفت اضطرابات الملاحة في مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو عشرين بالمائة من إمدادات النفط العالمية عن هشاشة الاعتماد المفرط على ممر مائي وحيد لتصدير الطاقة، واستقبال الواردات [11]، وأدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الشحن، والتأمين، وتهديد استقرار سلاسل الإمداد، وانكماش متوقع في قطاعات السياحة، والعقارات، والبناء الحساسة للتوترات الجيوسياسية، ومع ذلك أظهرت بعض دول المجلس قدرة لافتة على التكيف؛ فقد برزت المملكة العربية السعودية بنموذج عملي لمفهوم العمق الخليجي المشترك؛ حيثُ وفرتْ حَلًّا لوجستيًّا رشيقًا عبر إعادة توجيه حركة النقل، والتجارة نحو موانئ الساحل الغربي على البحر الأحمر متجاوزة بذلك نقطة الاختناق الإستراتيجية في هرمز، كما أظهر القطاع الخاص غير النفطي مرونة ملحوظة؛ مما ساعد في الحفاظ على نمو جزئي رغم الظروف الصعبة غير أن هذه الاستجابة الوطنية الناجحة تُسلط الضوء على غياب بنية تحتية خليجية مندمجة سلفًا لمواجهة مثل هذه الأزمات.

التحدي الكبير أمام دول المجلس:

يمكن بيان أن التحدي الأكبر الذي يواجه المنظومة الخليجية ليس في غياب الرؤية؛ بل في تعثر التنفيذ المؤسسي للوعود الاقتصادية الكبرى التي أُقرت في قمم سابقة، وتم تأكيدها في قمم لاحقة، والتي كانت كفيلة بتوفير حصانة جماعية ضد الصدمات الجيواقتصادية، أو توفير تخفيفٍ من تأثيراتها [14]، وفيما يأتي استعراض خاطف لهذه الحالة:

أولًا - الجدار الجمركي المتقادم:

انطلق الاتحاد الجمركي الخليجي فعليًّا في عام 2003م، لكنه بعد مرور ثلاثة وعشرين عامًا لا يزال بحاجة إلى ترميم، أو إعادة بناء [13]؛ فالتشريعات لم تتواكب بالسرعة الكافية مع التعقيد التشغيلي، والتجاري الحديث، ولا تزال الإجراءات البيروقراطية تَحِدُّ من الانسيابيةِ الكاملةِ للسلعِ؛ مما يضعف جاذبية المنطقة كمركز لوجستي عالمي موحد.

ثانيًا - العملة الخليجية الموحدة، والبنك المركزي الخليجي:

كان إطلاق العملة الموحدة، وتأسيس بنك مركزي خليجي يمثلان قمة طموح التكامل المالي الخليجي، وعلى الرغم من توقيع اتفاقية الاتحاد النقدي تعثر المشروع ولم يرَ النور، وفي عالم تتصاعد فيه حرب العملات، واستخدام النظام المالي كأداة جيوسياسية يمثل غياب تكتل نقدي خليجي موحد ضياعًا لفرصة إستراتيجية لتعزيز الثقل المالي للمنطقة، وتقليل انكشافها على تقلبات أسواق الصرف العالمية، ويكتسب هذا الغياب أهمية مضاعفة في ضوء التحولات الجارية في النظام النقدي الدولي، وتنامي توجهات إزالة الدولرة في التكتلات المنافسة.

ثالثًا - المواطنة الاقتصادية، وتنسيق الاستثمار:

على الرغم من إقرار مبدأ المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في المجالات الاقتصادية إلا أن التطبيق الفعلي يشهد تفاوتًا، والأهم من ذلك هو غياب إطار شامل لتنسيق السياسات الاستثمارية؛ فبدلًا من سياسات تكاملية مدمجة نشهد تنافسًا انفراديًّا بين الدول الأعضاء لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتجلى هذا بوضوح في الازدواجية المتكررة؛ فكما كان التنافس في التسعينيات على بناء مصانع البتروكيماويات، ومصاهر الحديد نشهد اليوم تنافسًا مماثلًا في بناء منظومات البيانات، والذكاء الاصطناعي على سبيل المثال، لا الحصر.

الاندماج الاقتصادي، والتأثير في رسم موازين القوى:

تُشكّل منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا بيئةً اقتصادية شديدة التنافسية تتصارع فيها ثلاث قوى إقليمية رئيسية على النفوذ، والحضور: دول مجلس التعاون الخليجي الست، وتركيا، وإيران، وبالنظر إلى الأرقام المقارنة لعام 2024م الصادرة عن صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي يتبيّن أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون مجتمعةً يبلغ نحو 2.18 تريليون دولار، في مقابل 1.32 تريليون دولار لتركيا، و464 مليار دولار لإيران، وبمعنى آخر: يفوق الناتج الخليجي المجمّع نظيريه التركي، والإيراني معًا غير أن هذه الأفضلية الكمية تظل قاصرة عن تحقيق ثقلها الإستراتيجي الكامل ما لم تتحوّل إلى قوة تكاملية متماسكة.

وعند احتساب الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية - المقياس الأدق لمقارنة الأحجام الاقتصادية الفعلية - تبلغ القوة الشرائية لدول المجلس نحو 4.19 تريليون دولار؛ وذلك مقارنةً بـ3.83 تريليون لتركيا، و1.86 تريليون لإيران، وهذا يعني أن التكتل الخليجي يمتلك بالفعل كتلةً اقتصادية تفوق تركيا بنحو 9%، وتفوق إيران بأكثر من مرتين بيد أن الفارق الجوهري بين المجلس ومنافسيه الإقليميين لا يكمن في الحجم وحده؛ بل في طبيعة التكامل الداخلي؛ فتركيا تعمل كاقتصاد وطني واحد موحّد السياسات، في حين تعمل دول المجلس الست- حتى اليوم- كاقتصادات متجاورة لا كتكتل مندمج، على الرغم من أن دول مجلس التعاون وقّعت في العام 2001مالاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تُعَدُّ من أكثر وثائق التكامل الإقليمي طموحًا في العالم النامي؛ فالمادة الثالثة من الاتفاقية تنص صراحةً على المساواة التامة في المعاملة بين مواطني دول المجلس في عشرة مجالات اقتصادية دون تفريق، أو تمييز تشمل: حرية التنقل، والإقامة، والعمل في القطاعين: الحكومي، والخاص، والتأمين الاجتماعي، والتقاعد، وممارسة المهن، والحرف، ومزاولة الأنشطة الاقتصادية، والاستثمارية، وتملّك العقار، وحرية انتقال رؤوس الأموال، والمعاملة الضريبية المتكافئة، وتداول الأسهم، وتأسيس الشركات؛ فضلًا عن التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية.

كما حدّدت الاتفاقية جدولًا زمنيًّا واضحًا يتمثل في استكمال المساواة في العمل، والاستثمار بنهاية 2003م، والتأمين الاجتماعي بنهاية 2005م، واستكمال السوق المشتركة بنهاية 2007م بيد أن هذه المواعيد مرّت دون تطبيق كامل، وتكشف بيانات الأمانة العامة للمجلس أن عدد مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الخاص بالدول الأعضاء الأخرى لم يتجاوز 20 ألف موظف عام 2012م، وهو رقم هزيل قياسًا بحجم القوى العاملة الخليجية البالغة عشرات الملايين، وتبقى حرية انتقال رؤوس الأموال منقوصة، وقوانين الوكالة التجارية تُقيّد المنافسة، وسوق الأوراق المالية الخليجية الموحدة مشروعًا معلقًا.

وأخذًا في الاعتبار ما تقدم؛ فهناك ما يبرر القول: إن التطبيق الكامل للاتفاقية الاقتصادية الموحدة خلال نافذة زمنية متسارعة سيُفضي إلى تحولات هيكلية جذرية في موازين القوى الاقتصادية الإقليمية؛ وذلك على أربعة أصعدة هي: السوق، والاستثمار، والتجارة، والتنويع الاقتصادي، وهذا على النحو الآتي:

1- على صعيد حجم السوق: يبلغ إجمالي سكان دول المجلس الست نحو 64 مليون نسمة؛ وفق بيانات صندوق النقد الدولي لعام 2025م، منهم نحو 26 مليون مواطن، ونحو 38 مليون مقيم وافد يُسهمون في الناتج المحلي، وهذا يعني أن السوق الخليجية الموحدة ستُشكّل كتلة استهلاكية، وإنتاجية لا تقل جاذبيةً عن السوق التركية البالغة 86 مليون نسمة.

2- على صعيد الاستثمار: تمتلك دول المجلس صناديق ثروة سيادية تتجاوز قيمتها 4 تريليونات دولار، وهي طاقة استثمارية هائلة تظل مشتتة حين تعمل كل دولة منفردة، لكنها ستتضاعف فاعليةً حين تتوحد معايير الاستثمار، وقواعد التملك، وآليات حماية المنافسة.

3- على صعيد التجارة البينية: لا تتجاوز التجارة البينية لدول المجلس 8% من إجمالي تجارتها الخارجية، وهي نسبة متدنية جِدًّا قياسًا بالاتحاد الأوروبي الذي تصل فيه هذه النسبة إلى 60%، وتشير دراسات البنك الدولي إلى أن رفع هذه النسبة إلى 20% فحسب سيُضيف ما بين 150 و200 مليار دولار سنويًّا إلى الناتج الخليجي المجمّع.

4- على صعيد التنويع الاقتصادي: إن توحيد السياسات الصناعية، وأنظمة المشتريات الحكومية التي تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 400 مليار دولار سنويًّا سيُتيح بناء سلاسل قيمة خليجية متكاملة تُنافس المنتجات التركية، والمصرية في الأسواق الإقليمية، والأفريقية.

وعلى سبيل المقارنة تواجه تركيا تحديات هيكلية متصاعدة، مثل: تضخم مزمن تجاوز 70% في ذروته عام 2023م، وأسعار فائدة مرتفعة تُثقل الاستثمار، ودين خارجي ضخم. أما إيران؛ فتعاني من عزلة اقتصادية متراكمة جراء العقوبات الدولية، وانهيار قيمة العملة، وتراجع الإنتاج النفطي، وهذا يعني أن النافذة الزمنية الراهنة تُتيح لدول المجلس فرصة إستراتيجية نادرة لترسيخ ريادتها الاقتصادية الإقليمية قبل أن تستعيد هاتان القوتان زخمهما.

بيد أن الأثر الأعمق للتكامل الخليجي الكامل لا يتجلى في مجرد جمع الأحجام الاقتصادية للدول الست؛ بل فيما يُعرف في الأدبيات الاقتصادية بـ«مضاعف التآزر» (Synergy Multiplier): وهو الأثر الإضافي الناجم عن تكامل الأسواق، وتوحيد السياسات، وتشابك سلاسل الإنتاج الذي يجعل الناتج الكلي للتكتل أكبر من مجموع أجزائه؛ فحين تتوحد السوق الخليجية لا يتضاعف الناتج حسابيًّا فحسب؛ بل تنشأ وفورات الحجم في القطاع الصناعي، والخدمي، وتتعمق التخصصات الإنتاجية بين الدول الأعضاء، وتتصاعد جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة اتساع السوق، وانخفاض تكاليف المعاملات، وتُشير الدراسات التجريبية المقارنة، ولا سيما دراسة صندوق النقد الدولي حول التكامل الإقليمي في الأسواق الناشئة (2022م) إلى أن مضاعف التآزر في التكتلات الناجحة يتراوح بين 1.3 و1.7؛ أي: أن كل دولار من الناتج المتكامل يولّد ما بين 30 و70 سنتًا إضافية من القيمة المضافة مقارنةً بالعمل المنفرد، وهذا المضاعف هو الضمانة الحقيقية لخلق توازن اقتصادي فعلي مع القوى المنافسة في المنطقة؛ إذ لا تستطيع تركيا، ولا إيران - مهما تحسّنت أوضاعهما - أن تُجاري تكتلًا خليجيًّا مندمجًا يُفعّل هذا المضاعف بكامل طاقته الإنتاجية، والاستثمارية، والتجارية.

وعلى الرغم من كل هذه المكاسب المحتملة إلا أن بنود الاتفاقية جوهرية ما برحت تنتظر التنفيذ، وعلى الرغم من أن التباطؤ في تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ينطوي على تكاليف باهظة يمكن تقديرها؛ فعلى صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر يُقدّر صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمايو 2025م أن الإصلاحات المؤسسية المتسارعة في دول المجلس أسهمت في رفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنقطتين مئويتين من الناتج خلال 2023م-2024م، ولو أُضيفت إلى ذلك إصلاحات التكامل الداخلي؛ فإن التقديرات تُشير إلى إمكانية مضاعفة هذه التدفقات، وعلى صعيد التنويع يُظهر تقرير البنك الدولي للتحديث الاقتصادي الخليجي 2025م أن دول المجلس التي تعمل منفردة تواجه قيودًا في بناء قطاعات صناعية، وتقنية تنافسية، في حين أن السوق الموحدة ستُوفر حجم الطلب الكافي لاستدامة هذه القطاعات.

أما التكلفة الأشد وطأةً؛ فهي تكلفة الفرصة الجيوسياسية؛ فما سببته الحرب الأمريكية- الإيرانية عام 2026م من صدمة عرض، وصدمة "تشظي" بين دول مجلس التعاون كشفت أن دول المجلس تتعرض للمخاطر الخارجية بصورة فردية، لا جماعية؛ فحين تعطلت حركة الملاحة في مضيق هرمز لم يكن ثمة آلية خليجية موحدة لإدارة الأزمة اقتصاديًّا، ولا حتى لوجستيًّا، ولا صندوق مشترك لاستيعاب الصدمة، ولا منظومة لوجستية بديلة جاهزة للتفعيل، وهذا بالضبط ما تُعالجه الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لو طُبّقت؛ فتوحيد شبكات النقل، والطاقة، والبنية التحتية اللوجستية يُحوّل الهشاشة الفردية إلى صمود جماعي.

وفي هذا السياق؛ فالدعوة إلى تطبيق الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ضمن نافذة زمنية متسارعة ليست ترفًا سياسيًّا، أو طرحًا فكريًّا مجردًا ومتحللًا من ارتباطات الواقع؛ بل ضرورة إستراتيجية؛ فكل عام من التأخير يعني استمرار تشتت الاستثمارات الخليجية، وبقاء التجارة البينية دون إمكاناتها، وتضييع ميزة الحجم في مواجهة المنافسين الإقليميين، وتراكم الهشاشة أمام الصدمات الجيوسياسية القادمة. أما كل عام من التسارع نحو التطبيق الكامل؛ فيعني سوقًا خليجية موحدة تُنافس الأسواق الكبرى، وتكتلًا اقتصاديًّا يُحدد شروط شراكة لا يتلقاها، بالإضافة لهذه المكاسب يأتي المكسب الإستراتيجي، وهو تحسين فرصة التكتل في تحقيق ميزة تنافسية ضمن إقليم الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا؛ بما في ذلك تركيا، وإيران.

تأثير التفاهمات الأمريكية-الإيرانية، إن تحققت:

في أعقاب الحرب جاءت مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية التي قال الرئيس ترامب مؤخرًا: إنه تخلى عنها متضمنة حديثًا عن خطة اقتصادية بقيمة ثلاثمائة مليار دولار لإعادة الإعمار [12] إلا أن التحليل الاقتصادي الدقيق يكشف أن هذا الرقم لا يعدو كونه إطارًا عامًّا يفتقر إلى آليات تنفيذية واقعية؛ فاستثمار الشركات الغربية يصطدم بجبال من الموانع القانونية، والعقوبات الأولية، والثانوية الأمريكية التي يتطلب تفكيكُهَا توافقًا سياسيًّا، وتشريعيًّا معقدًا داخل الكونغرس الأمريكي؛ فضلًا عن ذلك صرّح الرئيس الأمريكي صراحةً أن الولايات المتحدة لن تضخ أموالًا حكومية في هذا الصندوق؛ مما يجعله رهينًا بإقبال المستثمرين الخاصين على بيئة عالية المخاطر؛ فالنقطةُ- هنا- أن هناك ما قد يُحاك بين أمريكا وإيران ضمن النسق الاقتصادي؛ مما لا يمكن مروره مرورًا عابرًا؛ فهو بلا شكسيترك تأثيرات على الاقتصاد الإقليمي، وحتى في حال تحقق سيناريو رفع العقوبات جزئيًّا، وتدفق الاستثمارات؛ فإن تعافي الاقتصاد الإيراني سيعني عودة منافس إقليمي ذي إمكانات ديموغرافية، وموارد طبيعية ضخمة؛ مما يجعل تسريع الاندماج الاقتصادي الخليجي أكثر إلحاحًا؛ وذلك للحفاظ على الميزة التنافسية الإقليمية قبل أن يستعيد الاقتصاد الإيراني عافيته الكاملة.

الدرس المستفاد لدول مجلس التعاون هو أن بناء الحسابات الإستراتيجية على استثمارات، أو ضمانات خارجية محتملة ينطوي على مخاطر جسيمة، وأن الاندماج الاقتصادي الداخلي هو الرهان الأقل تكلفة، والأعلى عائدًا، وهو ما تؤكده التجارب المقارنة للتكتلات الناجحة.

الخاتمة:

يكشف التحليل المقارن لسلوك التكتلات الاقتصادية في أوقات الصدمات الجيوسياسية عن حقيقة جوهرية تتجاوز الأرقام، والإحصاءات؛ إذ إن العائق الحقيقي أمام التكامل الخليجي ليس اقتصاديًّا بطبيعته؛ بل هو- في جوهره- إشكالية "الفعل الجماعي" بامتياز؛ فحين تتقاطع المصالح الوطنية قصيرة الأمد مع الأهداف الإقليمية بعيدة المدى تنشأ حوافز للتحرر من الالتزامات المشتركة، والانتفاع من ثمارها دون تحمل تكاليفها، وقد أثبتت التجارب المقارنة من رابطة جنوب شرق آسيا إلى الاتحاد الأوروبي أن الخروج من هذا الفخ لا يتحقق بالإعلانات السياسية؛ بل بتصميم مؤسسات ذات التزام موثوق؛ أي: مؤسسات تجعل تكلفة التراجع عن الاندماج أعلى من تكلفة المضي فيه. أما المفارقة الكبرى في التجربة الخليجية؛ فهي أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لعام 2001م تمتلك بالفعل هذا الإطار غير أن الاعتماد كان على مسار متباطئ؛ أي: على مسار يتمثل في ثقل الترتيبات المؤسسية القائمة، والمصالح المتشكلة حولها؛ مما فَتَّ في عضد وتيرة التحول، وقيّدَ الإرادة السياسية.

أما الحرب الأمريكية-الإيرانية عام 2026م، وتداعياتها؛ فقد أعادت رسم خارطة التكاليف، والمكاسب بصورة جذرية؛ فما كشفته هذه الصدمة ليس فقط هشاشة الاعتماد على ممر مائي وحيد؛ بل كشفت عن أمر أعمق، وأشد وطأة يتمثل في أن دول المجلس تعرضت للمخاطر الأمنية، والاقتصادية بصورة فردية، لا جماعية، وتصدت لها بصورة فردية، لا جماعية، وكشفت أن غياب البنية التكاملية المؤسسية المندمجة جعل كل دولة تواجه الصدمة بأدواتها الوطنية المحدودة؛ بدلًا من توظيف الثقل الجماعي للتكتل، وهنا تبرز الانعكاسات الأمنية للتكامل الاقتصادي الكامل بوضوح تام؛ إذ إن الاندماج الاقتصادي العميق لا يُنتج منافع اقتصادية فحسب؛ بليُولّد "ردعًا هيكليًّا" مستدامًا؛ فالاقتصادات المندمجة أصعب استهدافًا، وأقل انكشافًا؛ لأن الصدمة التي تطال دولة عضوًا واحدة تستدعي استجابة جماعية فورية بحكم الترابط المؤسسي، لا بحكم التضامن السياسي وحده، وبعبارة الاقتصاد السياسي؛ فإنالتكامل الكامل يُحوّل "الأمن الجماعي" من خيار طوعي إلى ضرورة مُدمجة في صميم البنية الاقتصادية للتكتل، وللدول المنضوية في عضويته؛ فما يُستشف من تحليل تجارب التكتلات التي نجحت في تحويل الأزمات إلى رافعة للاندماج هي أنها أدركت أن الاستقرار المهيمن إقليميًّا لا يُبنى بالقوة العسكرية وحدها؛ بل بالكتلة الاقتصادية المندمجة التي تُحدد شروط تبادل لا تتلقاها، وتستوعب الصدمات الخارجية؛ بدلًا من أن تنكسر تحت وطأتها؛ وعليه فإن السؤال المطروح على دول مجلس التعاون اليوم ليس: هل ندمج اقتصاداتنا؟ بل: هل نملك الإرادة السياسية لتصميم المؤسسات التي تجعل هذا الاندماج حتميًّا، لا اختياريًّا؟ فذلك وحده هو ما يُحوّل التكتل من تجمع دول متجاورة إلى قوة اقتصادية إقليمية فاعلة، ومؤثرة تستوعب دروس الصدمات الماضية، وتُحصّن نفسها من صدمات المستقبل ليس فقط اقتصاديًّا؛ بل كذلك أمنيًّا.

التوصيات:

يُظهر التحليل المقارن أن التكتلات الناجحة هي تلك التي تستثمر الأزمات كرافعة لبناء مؤسسات تكاملية صلبة تحصنها من التقلبات السياسية، والمخاطر الجيواقتصادية، وبناءً على الدروس المستخلصة من التكتلات العالمية ومن التجربة الخليجية الممتدة نضع التوصيات الإستراتيجية الآتية:

أولًا - التحول اللوجستي، وإعادة هندسة الجغرافيا الاقتصادية:

الإسراع في إنجاز شبكة قطارات مجلس التعاون (التي أُقرت عام 2009م)؛ وفق إطار زمني محدد لتعمل كعمود فقري لوجستي يربط موانئ الخليج العربي بموانئ البحر الأحمر، وبحر العرب؛ مما يخلق شريانًا بريًّا يتيح تجاوز مضيقي هرمز، وباب المندب، وتوجيه الاستثمارات الخليجية المشتركة لتوسعة الموانئ المطلة على السواحل المفتوحة، وربطها بخطوط أنابيب إستراتيجية لضخ النفط، والغاز؛ وذلك بعيدًا عن نقاط الاختناق، وإعادة تموضع المنظومة الخليجية كنقطة ارتكاز في الممرات الاقتصادية العالمية الصاعدة؛ لتكونَ المنطقةُ محورًا عالميًّا للتصنيع، وإعادة التصدير.

ثانيًا - البناء المؤسسي الموحد، وتجاوز الجدار الجمركي:

تأسيس هيئة خليجية عليا للوجستيات بصلاحيات تنظيمية واسعة، وحوكمة صارمة لإدارة حركة النقل، وتوحيد معايير الممرات اللوجستية، ومنع تكرار البنى التحتية، وإطلاق منصة رقمية خليجية موحدة مدعومة بالذكاء الاصطناعي للتتبع، والتخليص الجمركي اللحظي، وتأسيس مركز تحكيم لوجستي خليجي يبت- فورًا- في المنازعات العابرة للحدود بمعايير دولية؛ وذلك لتعزيز ثقة المستثمرين العالميين.

ثالثًا - التكامل الاستثماري، وتجنب الازدواجية:

صياغة إطار شامل للاستثمار الخليجي يضمن توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع تكاملية مدمجة؛ بدلًا من المشاريع الوطنية المتنافسة، خاصة في القطاعات الناشئة كالتقنية، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، وتفعيل مبدأ المواطنة الاقتصادية الخليجية الكاملة؛ بما يُسهم في توسيع حجم السوق الداخلي الفعلي، وتعزيز حرية تنقل رأس المال، والعمالة الماهرة بين الدول الأعضاء.

رابعًا - الاستقلالية المالية، والنقدية:

إعادة إحياء مسار التنسيق النقدي الخليجي بصيغة مرحلية تبدأ بتنسيق السياسات النقدية، وبناء شبكات أمان مالي خليجية؛ وذلك كخطوة عملية تعوض تعثر مشروع العملة الموحدة، وتقلل الانكشاف على تقلبات الأسواق العالمية، وسلاح العقوبات المالية، وتطوير أنظمة دفع خليجية بينية تقلل الاعتماد على الأنظمة المالية الدولية في التسويات التجارية البينية.

خامسًا – الحوكمة، والإرادة السياسية المستدامة:

إنشاء آلية متابعة، وتقييم دورية لمسيرة التكامل الخليجي تعمل بمعزل عن التقلبات السياسية الوطنية؛ وذلك على غرار مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي لرابطة جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة، وتحديد قائمة أولويات تنفيذية واضحة، ومُلزِمة تُقرّها القمة الخليجية، وتُتابَع تنفيذها بانتظام لتحويل الوحدة الخليجية من قيمة رمزية في أوقات الأزمات إلى اندماج اقتصادي مؤسسي عميق، ومستدام.

التعقيبات:

التعقيب الأول - أ. محمد المعجل

- **أولًا - قراءة نقدية للمعطيات الاقتصادية الأساسية:**

1- في شأن المقارنة الكمية بين القوى الإقليمية:

تعتمد الورقة على أرقام صندوق النقد الدولي لعام 2024م في المقارنة بين دول المجلس وتركيا، وإيران، وتظهر تفوقًا كميًّا لدول المجلس؛ من حيث الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (2.18 تريليون دولار)؛ وذلك مقارنة بتركيا (1.32 تريليون)، وإيران (464 ملياراً)، لكن هذا التفوق يحتاج إلى قراءة أكثر تعمقًا لعدة اعتبارات جاءت على النحو الآتي:

- التباين الداخلي: تتركز نحو 60% من الناتج الإجمالي للمجلس في المملكة العربية السعودية وحدها، تليها الإمارات بحوالي 25%؛ مما يجعل "التكتل" الحالي أقرب إلى تحالف اقتصادي غير متجانس منه إلى كتلة متماسكة.
- تأثير أسعار النفط: على الرغم من أن الناتج المحلي لدول المجلس يفوق نظيره التركي بأكثر من 65%؛ فإن القوة الشرائية الفعلية تُظهر تقاربًا أكبر بكثير (4.19 تريليون دولار للخليج مقابل 3.83 لتركيا)؛ فالفارق الحقيقي لا يتجاوز 9.4%؛ مما يضعف أطروحة التفوق الكمي الكبير.
- الوزن الحقيقي لإيران: اقتصادها المقدر بـ 464 مليار دولار اسميًّا يرتفع إلى 1.86 تريليون دولار بالتعادل مع القوة الشرائية؛ أي: (ما يعادل 44% من اقتصاد المجلس في الحجم الحقيقي)؛ مما يثبت أن المقارنة بالأسعار الجارية وحدها غير كافية لتقييم الوزن النسبي الحقيقي.

2- في شأن التجارة البينية:

تُظهر الورقة أن التجارة البينية لدول المجلس لا تتجاوز 8% من إجمالي تجارتها الخارجية، وهو رقم متدنٍ جِدًّا؛ وذلك مقارنة بالاتحاد الأوروبي (60%)، وهذا الرقم يستدعي تعليقين أساسيين، هما:

- الاتجاه الإيجابي الملموس: كانت النسبة أقل من 6% قبل عقد من الزمن؛ مما يعني وجود تحسن تدريجي، ويقدر صندوق النقد الدولي أن رفع هذه النسبة إلى 20% فقط قد يُضيف ما بين 150 و 200 مليار دولار سنويًّا إلى الناتج الإجمالي.
- عدم عدالة المقارنة: دول الاتحاد الأوروبي تمثل منظومة متكاملة اقتصاديًّا، وسياسيًّا، بينما دول المجلس هي اقتصادات متشابهة في هيكلها الإنتاجي (الاعتماد على النفط)؛ مما يجعل التخصص التجاري البيني محدودًا، والحل يكمن في التكامل الصناعي الذي يخلق سلاسل قيمة مشتركة.

3- في شأن صناديق الثروة السيادية:

تورد الورقة أن أصول صناديق الثروة السيادية الخليجية تتجاوز 4 تريليونات دولار؛ حيث (تتصدر السعودية، والإمارات قائمة أكبر الصناديق عالميًّا)، لكن يمكن إضافة بُعدين مهمين، هما:

- الإدارة المنفردة: تُدار هذه الأصول من قبل كل دولة على حدة؛ مما يُفقدها قوة دفع استثمارية موحدة، وتقدر الدراسات أن التنسيق المركزي قد يزيد العائد السنوي؛ بما لا يقل عن 15-20%.
- التوجه الخارجي: الجزء الأكبر موجه إلى الخارج (أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا)، في حين أن الاستثمارات البينية الخليجية لا تتجاوز 10% من إجمالي الاستثمارات الخارجية.

ثانيًا - تداعيات الصدمات الجيوسياسية – قراءة في السيناريوهات:

تركز الورقة على السيناريو الأكثر حدة (الحرب الأمريكية الإيرانية عام 2026م)، وتداعياتها على دول المجلس؛ وذلك علة النحو الآتي:

1- مضيق هرمز، وإشكالية الاعتماد الأحادي:

نحو 20% من إمدادات النفط العالمية تمر عبر المضيق، لكن الأثر الخليجي أكبر بكثير؛ حيث يعتمد نحو 85% من صادرات النفط الخليجية على هذا الممر المائي؛ إذ إن إغلاق المضيق لمدة شهر واحد فقط؛ وفق (محاكاة البنك الدولي 2025) قد يؤدي إلى ما يأتي:

- انخفاض الناتج المحلي لدول المجلس بنسبة تتراوح بين 12% و 18%.
- ارتفاع تكاليف التأمين على ناقلات النفط بنسبة تصل إلى 300%.
- تراجع عوائد صناديق الثروة السيادية بنسبة 8-10% في المدى القصير. 2.

ويمكن إجمال الدروس المستفادة من الاستجابة السعودية؛ حيث استطاعت المملكة خفض اعتمادها على مضيق هرمز بنسبة تقدر بـ 30% خلال عام 2026م؛ وذلك من خلال ما يأتي:

1- استكمال خط أنابيب "الشرق-الغرب" بطاقة 5 ملايين برميل يوميًّا.

2- تطوير ميناء الملك فهد الصناعي في ينبع، وميناء جدة الإسلامي.

3- الاستثمار في أسطول ناقلات النفط البديلة.

4- تكلفة الفرصة الضائعة.

وغياب التنسيق أدى إلى "تضييع فرصة الحجم"؛ وذلك خلال العقد الماضي؛ إذ كلّف هذا غياب التكامل الاقتصادات الخليجية على نحو ما يأتي:

- 95 مليار دولار سنويًّا كخسائر في التجارة البينية.
- 45 مليار دولار سنويًّا كتضخم في الإنفاق الدفاعي؛ وذلك نتيجة تعدد الأجهزة، وغياب التوحيد.
- 120 مليار دولار كتكلفة لتكرار المشاريع الكبرى (كالطيران، والطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية).

رابعًا - تقييم التوصيات الإستراتيجية الخمس:

1- التحول اللوجستي، وإعادة هندسة الجغرافيا الاقتصادية: توصية عملية قابلة للتنفيذ، لكن تكلفة إنجاز شبكة القطارات الخليجية المتكاملة (35- 45 مليار دولار) تجعل التحدي الرئيسي تمويليًّا، وتنسيقيًّا؛ إذ يتطلب اتفاقيات ملزمة بشأن الممرات البرية، والجمارك.

2- البناء المؤسسي الموحد، وتجاوز الجدار الجمركي: مقترح إنشاء هيئة خليجية عليا للوجستيات يصطدم بمعضلة التنازل عن جزء من السيادة الوطنية لصالح الهيئات المستقلة، وهو عقبة سياسية جوهرية.

3- التكامل الاستثماري، وتجنب الازدواجية: من أكثر التوصيات إلحاحًا لمعالجة الهدر السنوي (20- 25 مليار دولار)، ونعاني حاليًّا من خمسة خطوط طيران، وأربع إستراتيجيات طاقة متجددة، وثلاث مدن صناعية كبرى متنافسة.

4- الاستقلالية المالية، والنقدية: العودة للتنسيق النقدي مهمة لتخفيف الاعتماد على الدولار، لكنها تتطلب تقاربًا اقتصاديًّا أكبر بكثير في معدلات التضخم، والسياسات المالية.

5- الحوكمة، والإرادة السياسية المستدامة: هي التوصية الجوهرية؛ إذ إن غياب آليات المتابعة الملزمة، والمستقلة (على غرار نموذج AMRO في آسيان) هو السبب الرئيسي لتأخر تنفيذ اتفاقية 2001م.

خامسًا - انتقادات بناءة، وإغفالات مهمة:

1- إغفال دور القطاع الخاص: يقدر حجم الاستثمارات البينية للقطاع الخاص الخليجي بنحو 120 مليار دولار يمكن مضاعفتها بآليات تحفيزية، بينما ركزت الورقة على الجانب الحكومي.

2- التحدي الديموغرافي: لم تتناول الورقة فجوة المواطنة التي تتراوح بين 30% و50%، وتأثير ذلك على تكافؤ الفرص في سوق العمل الخليجية الموحدة.

3- البعد البيئي، والمناخي: الإغفال الأبرز هو تجاهل تداعيات التحول الطاقي؛ إذ إن ذروة الطلب على النفط المتوقعة قبل عام 2035م تجعل نافذة التكامل الخليجي محدودة زمنيًّا.

4- المقارنة مع تجارب ناجحة أخرى: كان بالإمكان الاستفادة من تجربة التجمع الأفريقي (AFCFTA) التي أظهرت إمكانية التكامل رغم التباين التنموي الكبير.

سادسًا - خاتمة، وتقييم نهائي:

تقدم الورقة إسهامًا فكريًّا مهمًّا؛ وذلك من خلال تحليلها الكمي الدقيق، واستخلاصها للدروس، وصياغتها لتوصيات مدعومة بالأرقام، لكن الفجوة الكبرى هي سياسية، وإرادية، وليست تقنية، أو اقتصادية، والتوصيات معروفة منذ عقود، والعائق الحقيقي هو غياب الإرادة السياسية المستدامة؛ لذا إذا كان الهدف هو تحويل قرارات القمم الخليجية من إطارها السياسي إلى نتائج اقتصادية ملموسة؛ فإن التجارب الدولية تشير إلى أن المشكلة ليست في كثرة القرارات؛ بل في حوكمة التنفيذ

ويمكن أن تتبنى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حزمة من الحلول التنفيذية على النحو الآتي:

1- إنشاء هيئة خليجية مستقلة لمتابعة التنفيذ؛ حيث تقوم بما يأتي:

- تكون تابعة للمجلس الأعلى مباشرة.
- تتمتع بصلاحيات فنية، ورقابية.
- ترفع تقارير دورية إلى القادة توضح نسبة تنفيذ كل قرار، وأسباب التعثر.

2- تحديد مدد زمنية ملزمة؛ بدلًا من الاكتفاء بإقرار القرار، ويصدر معه ما يأتي:

- تاريخ بدء التنفيذ.
- تاريخ الانتهاء.
- الجهة المسؤولة في كل دولة.
- مؤشرات أداء واضحة (KPIS).

3- نشر مؤشر سنوي للالتزام:

إصدار مؤشر خليجي للامتثال يقيس أداء كل دولة في تنفيذ قرارات المجلس؛ بما يعزز الشفافية، ويحفز المنافسة الإيجابية.

4- اعتماد مبدأ "التنفيذ بالأغلبية":

وذلك في القضايا الاقتصادية، والفنية؛ مما يمكن- معه- السماح للدول الراغبة بالمضي في التنفيذ دون انتظار الإجماع الكامل على أن تنضم بقية الدول لاحقًا، كما حدث في تجارب تكامل إقليمية أخرى.

5 - ربط التمويل الخليجي بالتنفيذ:

- منح الأولوية في التمويل للمشاريع المشتركة التي تحقق أهداف التكامل.
- ربط بعض برامج الدعم، والصناديق الخليجية بمدى الالتزام بالقرارات المشتركة.

6- توحيد التشريعات الاقتصادية؛ وذلك عن طريق تشكيل فرق قانونية تعمل على ما يأتي:

- توحيد الأنظمة التجارية.
- توحيد أنظمة الاستثمار.
- توحيد المواصفات، والمقاييس.
- توحيد الإجراءات الجمركية، والرقمية.

7- التحول الرقمي الكامل: بإنشاء منصة خليجية موحدة تعرض الآتي:

- جميع القرارات.
- نسبة الإنجاز.
- المعوقات.
- الجهات المسؤولة.
- الجداول الزمنية.

8- المساءلة الدورية أمام القادة:

ففي كل قمة يُخصص بند ثابت بعنوان: "تقرير تنفيذ قرارات القمة السابقة"، ولا يعتمد أي قرار جديد إلا بعد مراجعة ما نُفذ، وما تعثر، وأسباب ذلك.

9- إشراك القطاع الخاص؛ وذلك بإنشاء مجلس اقتصادي خليجي يضم الآتي:

- غرف التجارة.
- المستثمرين.
- الصناعيين.
- الشركات الكبرى.

ليكون شريكًا في متابعة التنفيذ، وليس مجرد متلقٍ للقرارات.

10- إعطاء الأولوية للمشاريع المشتركة؛ وذلك بالتركيز على مشاريع إستراتيجية تحقق عائدًا ملموسًا، مثل الآتي:

- السكك الحديدية الخليجية.
- الربط الكهربائي.
- الأمن الغذائي.
- الصناعات الدوائية.
- أشباه الموصلات.
- الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي.

التعقيب الثاني - د.عبد الله الغفيص

الحرب الأمريكية - الإيرانية مطلع هذا العام لم تكن مجرد اضطراب طارئ في سوق النفط سرعان ما يُنسى؛ بل كانت- كما تلمّح الورقة بذكاء- مرآة وُضعت أمام دول الخليج لتُريها صورتها الحقيقية؛ فَسِتُّ دولٍ تتقاسم الجغرافيا، واللغة، والتاريخ، والمصير، وتملك من أسباب الوحدة ما لا يملكه كثير من التكتلات الأنجح في العالم ومع ذلك واجهت الصدمة كلٌّ على حدة، لا كجسد واحد، وهذه المفارقة- مع وفرة شروط التكامل مقابل شُحّ تطبيقه- هي المعضلة التي تدور حولها الورقة كلها، وهي تستحق أن نقف عندها طويلًا.

ولعل أوجز ما يمكن أن يُقال في تأييد الأطروحة هو أن الواقع نفسه جاء شاهدًا عليها قبل أن يجيء التنظير؛ فحين أُغلق مضيق هرمز في مارس، وهو المعبر الذي يمرّ عبره نحو خُمس النفط العالمي لم يكن الأمر تهديدًا نظريًّا يُناقش في الندوات؛ بل كان انهيارًا فعليًّا؛ إذ تراجعت حركة الملاحة بأكثر من تسعين بالمئة، وقفز خام برنت فوق مئة وعشرين دولارًا للبرميل في أيام معدودة، وهبط إنتاج النفط في الكويت، والعراق، والسعودية، والإمارات مجتمعةً بملايين البراميل يوميًّا؛ حتى اضطرت قطر للطاقة إلى إعلان القوة القاهرة على صادراتها كلها، ووصفت وكالة الطاقة الدولية ما جرى بأنه أكبر اضطراب في إمدادات النفط في تاريخ السوق العالمية، وشبّهه مراقبون بصدمات السبعينيات؛ فلم تكن الورقة- إذن- تبالغ حين تحدّثت عن (صدمة عرض)؛ فإنها كانت تصف ما رأيناه جميعًابأعيننا، وما لمسه المواطن الخليجي في سوقه، ومحطة وقوده قبل أن يقرأه في تقرير.

وما يستحق أن نمكث عنده أن الصدمة لم تضرب الجانب العسكري وحده؛ بل ضربت ما هو أعمق، وأشدّ التصاقًا بحياة الناس؛ فقد كشفت هشاشة الاعتماد على ممرّ مائي واحد لتصدير الطاقة، واستقبال الغذاء في آنٍ معًا، وهنا- تحديدًا- بدا أنه من المفيد أن نُضيف إلى تحليل الورقة الرئيسة بُعْدًا جوهريًّا يتمثل في أن الأمن في القرن الحادي والعشرين لم يَعُدْ مفهومًا عسكريًّا خالصًا كما كان في أذهان الأجيال السابقة؛ بل غدا منظومة متشابكة تجمع الأمن الاقتصادي، واللوجستي، والغذائي، والتقني، وأمن سلاسل الإمداد، والقدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية، ومن يتأمّل ما جرى للخليج في تلك الأسابيع- حين تعطّل الغذاء قبل أن يتعطّل السلاح، وحين اضطر تجار التجزئة إلى نقل المؤن جَوًّا بتكلفة باهظة، وحين ارتفعت أسعار سلع أساسية بنسب حادّة- يدرك أن الأزمة كانت- في حقيقتها- اختبارًا لنضج المؤسسات، لا لقوة الجيوش، والدول- في مثل هذه اللحظات- لا تُمتحن بحجم ناتجها المحلي، ولا بعدد سكانها؛ بل بقدرتها على أن تتّخذَ قرارًا جماعيًّا سريعًا، ثم تُنفّذَهُ عبر مؤسسات صُمّمت أصلًا للعمل وقت الأزمة، لا وقت الرخاء، وهذا هو المعيار الحقيقي لقوّة أيّ تكتل، وهو معيار يكشف أن التكامل أداة ردعٍ جيوسياسي بقدر ما هو مشروع اقتصادي.

درس آسيان: كيف يُبنى الصمود من رحم الأزمة:

حين تستدعي الورقة الرئيسة التجارب المقارنة؛ فإنها تقف على أرض صلبة لا تتزحزح، وفي مقدّمتها تجربة رابطة جنوب شرق آسيا التي تستحق أن نُفصّلها؛ لأنها تكاد تكون النموذج الأمثل لما ينبغي أن يكون؛ فالقصة بدأت بكارثة؛ ففي صيف 1997م انهارت عملات المنطقة الواحدة تلو الأخرى؛ ففقد (الباهت) التايلاندي قرابة ثلث قيمته، وانكمش الاقتصاد الإندونيسي انكماشًا مريعًا في العام التالي، وتهاوت ثقة المستثمرين في الإقليم كله، وكان الدرس الموجع أن الدول واجهت العاصفة منفردة بلا شبكة أمان إقليمية؛ ففرَّ رأسُ المال، واضطرت حكومات إلى الارتماء في أحضان صندوق النقد الدولي بشروطه القاسية التي تركت في الذاكرة الآسيوية جرحًا لم يندمل.

لكن ما حدث بعد ذلك هو موضع العبرة؛ فبدلًا من أن تنتظر دول جنوب شرق آسيا عودة الاستقرار؛ كي تُفكّرَ في التكاملِ أدركت أن الاستقرار نفسه لن يأتي إلا بالتكامل؛ فبدأت تبني وهي لا تزال تنزف؛ ففي مايو 2000م، وعلى هامش اجتماع بنك التنمية الآسيوي في مدينة شيانغ ماي التايلاندية أطلقت مجموعة (آسيان زائد ثلاثة)؛ أي: دول الرابطة العشر مع الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية مبادرة شيانغ ماي التي بدأت شبكةً متواضعة من اتفاقات ثنائية لمبادلة العملات، ثم تعلّمت المجموعة من أزمة 2008م العالمية أن الترتيبات الثنائية المبعثرة لا تكفي؛ فحوّلت المبادرة عام 2010م إلى ترتيب جماعي متعدد الأطراف يحكمه عقد واحد برصيد ابتدائي بلغ مئة وعشرين مليار دولار، ثم ضاعفته إلى مئتين وأربعين مليارًا عام 2014م، والأهمّ من المال أنها أنشأت إلى جانبه مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي (AMRO)، ومقرّه سنغافورة؛ بوصفه جهاز رقابة إقليميًّا مستقلًا يرصد المخاطر مبكرًا، ويُقيّم اقتصادات الأعضاء؛ أي: أنها بنت العقل قبل أن تبني الصندوق.

وفي هذا التدرّج درسان للخليج لا غنى عنهما، الأول - أن البناء المؤسسي لا يُولد كاملًا؛ بل يبدأ متواضعًا، ويكبر بالممارسة، والثقة المتراكمة؛ فقد بدأت آسيان باتفاقات ثنائية صغيرة، ووصلت إلى صندوق جماعي بمئات المليارات، وآلية رقابة مستقلة، والثاني - أن جوهر النجاح لم يكن في حجم المال المرصود؛ بل في وجود مؤسسة محايدة تعمل بمعزل عن التجاذبات السياسية الوطنية، وتملك صلاحية الرصد، والتقييم، والإنذار. وهذا- بالضبط- ما تدعو إليه الورقة في توصيتها بإنشاء آلية متابعة مستقلة على غرار النموذج الآسيوي، وهي دعوة لا تنبع من إعجاب نظري بتجربة بعيدة؛ بل تنبع من إدراك أن الخليج يملك اليوم من الموارد المالية أضعاف ما ملكته آسيان يوم بدأت، وينقصه فقط الإطار المؤسسي الذي يحوّل هذه الموارد من طاقة مبعثرة إلى قوة جماعية.

والاتحاد الأوروبي قدّم درسًا موازيًا لا يقلّ بلاغة؛ فحين وجد نفسه، بعد عام 2022م معتمدًا اعتمادًا مفرطًا على الغاز الروسي الذي كان يمثّل أكثر من ثلث وارداته لم يستسلم لقدر الانكشاف؛ بل خفّض هذا الاعتماد بسرعة قياسية إلى أقل من النصف خلال أقلّ من عامين، وما يستحق التوقف- هنا- أن النجاح لم يكن في أن تذوب الدول في كيان واحد يلغي خصوصياتها الوطنية، ويُذيب سيادتها؛ بل في أنها عملت معًا، وتحرّكت في اتجاه واحد؛ بدلًا من أن تواجه الأمرَ فرادى، وهو فارق دقيق قد يفوت من يقرأ بسرعة، لكنه- في جوهره- الفارق نفسه الذي يفصل بين (اقتصادات متجاورة) تتشارك الحدود فحسب، و(تكتل مندمج) تتشابك مصالحه، وهو التمييز الأذكى في الورقة كلها الذي تتفرّع منه بقية الحجج.

ومن هنا لعل أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو التفريق بين كلمتين كثيرًا ما تُستعملان، وكأنهما مترادفتان، بينما تفصل بينهما هوّة واسعة، هما: التنسيق، والتكامل؛ فالتنسيق يُبقي لكل دولة استقلالية سياساتها كاملةً مع شيء من التشاور المتقطّع عند الحاجة، وهو خطوة طيبة لكنها قابلة للتراجع عند أول اختلاف في المصالح، أو تبدّل في المزاج السياسي. أما التكامل؛ فيبني مصالح متشابكة، ومتبادلة تجعل نجاح كل دولة رهينًا بنجاح أخواتها؛ فيصير التراجع عنه مكلفًا للجميع، لا مربحًا لأحد، وحين تمتلك المؤسسات المشتركة صلاحيات تنفيذية حقيقية، وآليات مساءلة واضحة لا تخضع للتقلبات السياسية الداخلية تتحول من مجرد منابر للحوار، وإصدار البيانات إلى محرّكات فعلية للنمو، والاستقرار، والخليج- اليوم- يملك التنسيق بوفرة، وما ينقصه هو الجرأة على الخطوة التالية، وهي الأصعب لكنها الأبقى.

ولا ينبغي- وهذا تنبيه يكمّل ما ذهبت إليه الورقة في حديثها عن ازدواجية الإنفاق، وتشتّت الموارد- أن نختزل التكامل في رفع الحواجز الجمركية، وتسهيل مرور السلع؛ فتلك مرحلة أولى لا غاية نهائية؛ فكما تنافست دول المجلس في تسعينيات القرن الماضي على بناء المصاهر، ومصانع البتروكيماويات؛ حتى تكدّست الطاقات، وتقاربت دون تنسيق تتنافس اليوم على بناء مراكز البيانات، ومبادرات الذكاء الاصطناعي؛ فتتبدّد الموارد، وينخفض مردود الإنفاق الرأسمالي الجماعي، والتكامل الذي يستحقّ أن يُراهَن عليه هو الذي يمتدّ إلى ما هو أبعد من الجمارك إلى منظومات بحث علمي مشتركة، وإستراتيجيات صناعية موحّدة، وسياسات متكاملة في أشباه الموصلات، والأمن السيبراني، والطاقة المتجددة، والصناعات الدفاعية، والاقتصاد الرقمي؛ فالمنافسة العالمية المقبلة لن تكون على برميل النفط وحده؛ بل على القدرة على إنتاج المعرفة، والتقنية، والقيمة المضافة، ومن يتأخّر عن هذا السباق يجد نفسه- لاحقًا- مضطرًّا إلى المنافسة في ظروف أقلّ ملاءمة، وأبهظ كلفة؛ لأن الفرص الإستراتيجية- بخلاف الموارد الطبيعية الراسخة في الأرض- لها عمر زمني محدود تنتهي صلاحيته، إن لم تُستثمر في حينها.

مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية: درسٌ في مخاطر الرهان على الخارج:

أما قراءة الورقة لمذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية؛ فمن أنضج ما فيها، وأكثره استحقاقًا للتأمّل، والتفصيل؛ لأنها تمسّ صميم خيار إستراتيجي يواجه المنطقة اليوم؛ فالمذكرة التي وُقّعت في يونيو من هذا العام، والمعروفة بـ ـ(مذكرة إسلام أباد) نسبةً إلى الوساطة الباكستانية تضمّنت بندًا يلتزم فيه الجانب الأمريكي (مع الشركاء الإقليميين) بوضع خطة لا تقلّ قيمتها عن ثلاثمئة مليار دولار لإعادة إعمار إيران، وتنميتها الاقتصادية، وحين يُقرأ هذا الرقم بعين فاحصة تتكشّف هشاشته؛ فالمذكرة لم تحدّد آلية تنفيذ؛ بل أحالتها كلها إلى مفاوضات لاحقة مدتها ستون يومًا، وهي مدة تكفي لتغيّر كثير من المعطيات، والأهمّ أن مصدر التمويل نفسه ظلّ غامضًا، وأصبح مثارًا للجدل؛ إذ سارع الرئيس الأمريكي، ونائبه إلى التأكيد أن المال لن يخرج من جيب دافع الضرائب الأمريكي، ولمّح نائبه إلى أن دول الخليج، وجهات أخرى راغبة في الاستثمار هي من ستُموّل الخطة؛ أي: أن العبء- في إحدى قراءاته- قد يُلقى على المنطقة نفسها.

ولم يقف الأمر عند الغموض؛ بل تحوّل البند إلى ساحة سجال سياسي حادّ داخل الولايات المتحدة نفسها؛ إذ هاجمه ديمقراطيون، وعدد من الجمهوريين، وقارن بعضهم الرقم؛ بما تنفقه الدولة على طرقها، وجسورها، وربطه آخرون بقضايا داخلية كالرعاية الصحية، والإسكان، وهذا الجدل الداخلي- وحده- كفيل أن يجعل أيّ رهان على تنفيذ الخطة رهانًا قلقًا؛ لأن ما يُقرّ اليوم قد يُنقض غدًا؛ وذلك مع تبدّل موازين الكونغرس، أو اقتراب الانتخابات، ومن قرأ هذا المشهد كله- رقم بلا آلية، وتمويل بلا مصدر مؤكد، ووعد رهين بتقلبات السياسة الأمريكية الداخلية- يصعب عليه أن يخالف الورقة في خلاصتها الحصيفة؛ إذ إن بناء الحسابات الإستراتيجية على وعودٍ خارجية مؤجّلة، وغير مضمونة التنفيذ رهانٌ محفوف بالمخاطر الجسيمة.

والدرس الأعمق الذي يتقاطع مع التجربة الإنسانية كلها أن الدول التي تتّكئ على الضمانات الخارجية أكثر من اتكائها على بناء قدراتها الذاتية تبقى الأشدّ انكشافًا، وهشاشةً كلما تقلّبت الرياح الدولية، بينما الدول التي تستثمر في مؤسساتها المشتركة، وشبكاتها اللوجستية، والمالية، والإنتاجية تحوّل الأزمة من تهديد يُخشى إلى فرصة لإعادة التموضع، وتعزيز المكانة، والمفارقة اللافتة أن المذكرة نفسها- حين تتحدّث عن (شركاء إقليميين) يُفترض أن يُموّلوا- إنما تذكّر الخليج ضمنًا بأنه طرف مطلوب لا طرف مُستشار، وهو موقع لا يليق بكتلة تملك من الثقل الاقتصادي، والمالي ما يؤهّلها لأن تكون صانعة شروط، لا متلقّية لها لو أنها تحرّكت ككيان واحد.

وتمثل التوصيات التي أوردتها الورقة الرئيسة بمثابة خطوات عملية يمكن أن تبدأ غدًا لو توفّرت الإرادة؛ وذلك من خلال شبكة سكك حديدية تربط موانئ الخليج العربي ببوابات البحر الأحمر، وبحر العرب لتجاوز عنقَي الاختناق في هرمز، وباب المندب معًا؛ فتمنحالمنطقة شريانًا بريًّا بديلًا لا يخضع لابتزاز ممرٍّ واحدٍ، وهيئة خليجية عليا للوجستيات بصلاحيات واسعة، وحوكمة صارمة تُوحّد المعايير، وتمنع تكرار البنى التحتية، وعودة تدريجية متدرّجة إلى التنسيق النقدي تبدأ بشبكات أمان مالي، وأنظمة دفع بينية تخفّف وطأة سلاح العقوبات، وتقلّل الاعتماد على النظام المالي الدولي في التسويات، وآلية متابعة، وتقييم دورية تعمل بمعزل عن تقلّبات السياسة الوطنية على غرار النموذج الآسيوي الذي أثبت جدواه، وهذه الحزمة- في مجملها- تترجم الفكرة المجرّدة إلى طريق ممهّد قابل للسير فيه.

وفي الأخير؛ فإن الدرس الجامع الذي تتركه هذه السنون المتلاحقة من الصدمات أن المستقبل لن يكون للأكبر حجمًا، ولا للأوفر مالًا؛ بل للأقدر على العمل المشترك، والأسرع في اتخاذ القرار، والأعمق تكاملًا في مؤسساته، وإذا كانت العقود الماضية قد شهدت بناء البنية التحتية للخليج من طرق، ومطارات، وموانئ؛ فإن العقد المقبل ينبغي أن يكون عقد بناء بنيته المؤسسية للتكامل؛ لأن الثروة الحقيقية للتكتلات ليست فيما تملكه من موارد تحت الأرض؛ بل فيما تملكه من قدرة على توحيد هذه الموارد خلف رؤية واحدة؛ فالنافذةمفتوحة الآن، وقد لا تطول، والأساس قائم، وآخذ في النمو، والتجربة الإنسانية كلها تشهد أن من استثمر أزمته في بناء مؤسساته هو- وحده- من نجا، وازدهر. ولا ينقص هذا المشروع سوى صافرة بدءٍ تُطلق بقوة، وعزم.

المداخلات حول القضية:

واقع التكامل الاقتصادي الخليجي في ظل المتغيرات الإقليمية، والدولية، وأهميته:

أصبح التكامل الاقتصادي الخليجي في ظل التحولات الإقليمية، والدولية المتسارعة ضرورةً إستراتيجية تتجاوز كونه خيارًا تنمويًّايهدف إلى توسيع الأسواق، أو زيادة التجارة البينية؛ فقد أدت التغيرات الجيوسياسية، وتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى، واضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وتزايد المخاطر التي تهدد أمن الممرات البحرية إلى إعادة تشكيل أولويات الدول، والتكتلات الاقتصادية، وأصبحت القدرة على تحقيق الأمن الاقتصادي، وحماية المصالح الوطنية، وتعزيز المرونة في مواجهة الأزمات ترتبط بامتلاك منظومات إقليمية متكاملة، وقادرة على التنسيق، واتخاذ القرار المشترك.

وتؤكد التجارب الدولية الناجحة أن التكتلات الاقتصادية الكبرى استطاعت تعزيز مكانتها العالمية من خلال توحيد الأسواق، وتنسيق السياسات الاقتصادية، وتكامل البنية التحتية، وبناء مؤسسات تنفيذية قادرة على تحويل المصالح المشتركة إلى برامج، ومشروعات مستدامة؛ ومن هذا المنطلق؛ فإن التكامل الاقتصادي الخليجي يمثل أحد أهم الأدوات الإستراتيجية لتعزيز القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون، ورفع مكانتها في الاقتصاد العالمي، وتعظيم قدرتها على التفاوض مع القوى الاقتصادية الدولية، وجذب الاستثمارات النوعية، وتنويع مصادر الدخل، وتحقيق التنمية المستدامة.

وتزداد أهمية هذا التكامل في ضوء التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة العالمي، ولاسيما مع التوقعات المتزايدة باقتراب الطلب العالمي على النفط من بلوغ ذروته خلال العقد المقبل، وما يصاحب ذلك من تسارع التحول نحو الاقتصاد الأخضر، ومصادر الطاقة البديلة، ويجعل هذا الواقع من تعجيل التكامل الاقتصادي الخليجي ضرورة ملحة لاستثمار العوائد النفطية الحالية في بناء اقتصاد خليجي أكثر تنوعًا يعتمد على الصناعة، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الرقمي، والتقنيات المتقدمة، والذكاء الاصطناعي؛ بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي، ورفع القدرة على مواجهة المتغيرات المستقبلية.

وفي المقابل يمتلك مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقومات استثنائية تؤهله لأن يصبح أحد أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم؛ فإلى جانب ما تتمتع به دوله من احتياطيات ضخمة من النفط، والغاز تمتلك صناديق سيادية تُعَدُّ من الأكبرِ عالميًّا، وبنية تحتية حديثة، وموقعًا جغرافيًّا يربط بين أهم طرق التجارة الدولية؛ فضلًا عن التقارب السياسي، والاجتماعي، والثقافي، وتشابه الأنظمة الاقتصادية، وهو ما يوفر قاعدة قوية لبناء نموذج متقدم للتكامل الإقليمي.

وعلى مستوى الواقع العملي حققت مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي- منذ إنشاء مجلس التعاون عام 1981م- عددًا من الإنجازات المهمة التي أسست لإطار مؤسسي للتعاون الاقتصادي، وفي مقدمتها: الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، هذا إضافة إلى عدد من المشروعات المشتركة التي أثبتت إمكانية تحقيق نتائج ملموسة عندما تتوافر الإرادة السياسية، وآليات التنفيذ الفاعلة.

ويُعَدُّ مشروعُ الربط الكهربائي الخليجي من أبرز النماذج الناجحة للتكامل؛ إذ أسهم في تعزيز أمن الطاقة، ورفع موثوقية الشبكات الكهربائية، وخفض تكاليف الاحتياط التشغيلي، كما شهدت السنوات الأخيرة تقدمًا في عدد من مشروعات الربط اللوجستي، وتزايدًا في حركة انتقال المواطنين، ورؤوس الأموال، والاستثمارات، وارتفاعًا في مستويات التنسيق بين الدول الأعضاء في عدد من القطاعات الاقتصادية.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية حجم الفرص المتاحة أمام التكامل الخليجي؛ إذ يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي المجمع لدول المجلس نحو 2.3 تريليون دولار، بينما تزيد قيمة الصناديق السيادية الخليجية على 4 تريليونات دولار؛ بما يمنح دول المجلس ثقلًا اقتصاديًّا، واستثماريًّا عالميًّا، ويوفر إمكانات كبيرة لتمويل المشروعات المشتركة، وتعزيز التكامل في مجالات الصناعة، والطاقة، والتقنية، والخدمات اللوجستية، والأمن الغذائي، والاقتصاد الرقمي.

ومع ذلك لا يزال واقع التكامل الاقتصادي الخليجي دون مستوى الإمكانات المتاحة، والطموحات المعلنة؛ إذ لا تزال التجارة البينية تمثل نسبة محدودة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الكبرى، كما أن عددًا من المبادرات، والقرارات الخليجية لم يكتمل تنفيذها، واستمرت بعض العوائق التنظيمية، والتشريعية التي تَحِدُّ من انسياب السلع، ورؤوس الأموال، والخدمات، ويشير ذلك إلى أن التحدي الرئيس لم يعد يكمن في غياب الرؤى، أو الاتفاقيات، وإنما في تعزيز كفاءة التنفيذ، وتطوير الحوكمة المؤسسية، وتسريع استكمال مشروعات التكامل؛ وفق جداول زمنية واضحة، وآليات متابعة، ومساءلة فعالة؛ بما يحول الإمكانات الاقتصادية الخليجية إلى قوة تكاملية قادرة على مواجهة المتغيرات الإقليمية، والدولية، وتعظيم المكاسب المشتركة.

التحديات الإستراتيجية التي تَحِدُّ من مسار التكامل الخليجي:

على الرغم من المقومات الكبيرة التي يمتلكها مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وما حققه من إنجازات مهمة منذ تأسيسه؛ فإنمسيرة التكامل الخليجي لا تزال تواجه مجموعة من التحديات الإستراتيجية التي تَحِدُّ من سرعةِ انتقالها من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل المؤسسي، والاقتصادي الكامل، وقد أصبحت هذه التحديات أكثر وضوحًا في ظل التحولات الإقليمية، والدولية المتسارعة، وما تفرضه من متطلبات جديدة تتعلق بالأمن الاقتصادي، وسلاسل الإمداد، والتنافس الجيوسياسي، والتحول الرقمي، والأمن الغذائي، والمائي، الأمر الذي يجعل تجاوزها شرطًا أساسيًّا لتعزيز قدرة مجلس التعاون على حماية مصالحه الإستراتيجية، وتحقيق تنمية مستدامة لدوله، وشعوبه.

وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يأتي:

1- تباين الرؤى السياسية، والأولويات الإستراتيجية:

يمثل اختلاف تقديرات دول المجلس تجاه بعض القضايا الإقليمية، والدولية أحد أبرز التحديات أمام تعميق التكامل الخليجي؛ فعلىالرغم من اتفاق الدول الأعضاء على المبادئ العامة للعمل المشترك؛ فإن تباين أولويات السياسة الخارجية، وأنماط التحالفات الدولية، وأساليب إدارة العلاقات مع القوى الإقليمية، والدولية يؤدي- أحيانًا- إلى إبطاء عملية اتخاذ القرار المشترك، ويضعف القدرة على بناء مواقف خليجية موحدة في القضايا الإستراتيجية، كما أن اعتماد مبدأ الإجماع الكامل في معظم القرارات يجعل عملية صنع القرار أكثر بطئًا، ويَحِدُّ من قدرةِ المجلسِ على الاستجابة السريعة للمتغيرات، وهو ما يبرز الحاجة إلى تطوير آليات العمل المؤسسي، وتحديد المصالح الخليجية العليا التي تستوجب تنسيق المواقف، والسياسات.

2- تعثر استكمال التكامل الاقتصادي، والسوق الخليجية المشتركة:

على الرغم مما تحقق من تقدم في إطار الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة لا تزال هناك تحديات تنظيمية، وتشريعية تَحِدُّ من اكتمال السوق الموحدة، وتتمثل في اختلاف الأنظمة الجمركية، والاستثمارية، وتباين المواصفات الفنية، والتراخيص المهنية، وإجراءات المشتريات الحكومية، ومتطلبات الإقامة، والاستثمار، وهو ما يَحِدُّ من حرية انتقال السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والكفاءات البشرية. كما أن بطء تنفيذ بعض القرارات الاقتصادية يقلل من قدرة القطاع الخاص على التعامل مع دول المجلس باعتبارها سوقًا اقتصادية واحدة، ويؤخر بناء شركات خليجية قادرة على المنافسة عالميًّا.

3- التحديات الاقتصادية، والهيكلية:

تتشابه الهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون إلى حد كبير؛ إذ يعتمد معظمها على النفط، والغاز، والإنفاق الحكومي، كما تتجه برامج التنويع الاقتصادي نحو قطاعات متقاربة، مثل: السياحة، والطيران، والخدمات اللوجستية، والتعدين، والاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، وقد أدى ذلك إلى تصاعد المنافسة البينية على جذب الاستثمارات الأجنبية، والمقار الإقليمية للشركات العالمية، واستقطاب الكفاءات، وإنشاء مشروعات متشابهة؛ بما أفضى في بعض الحالات إلى تكرار الاستثمارات، والبنى التحتية، ولا تكمن المشكلة في المنافسة نفسها، وإنما في غياب توزيع تكاملي للأدوار الاقتصادية يستند إلى المزايا النسبية لكل دولة، ويعزز بناء سلاسل قيمة خليجية متكاملة تحقق قيمة مضافة أعلى للاقتصاد الخليجي.

4- محدودية التكامل الأمني، والدفاعي:

تواجه دول مجلس التعاون بيئة أمنية معقدة تتسم بتزايد التهديدات التقليدية، وغير التقليدية؛ بما في ذلك الصواريخ، والطائرات المسيّرة، والهجمات السيبرانية، واستهداف المنشآت الحيوية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، وعلى الرغم من التطور الكبير في القدرات الدفاعية الوطنية؛ فإن استمرار تعدد أنظمة القيادة، والإنذار، والتسليح، وضعف التكامل التشغيلي بينها، واستمرار الاعتماد النسبي على المظلات الأمنية الخارجية يقلل من فاعلية الردع الجماعي، ويستلزم ذلك تطوير منظومة دفاعية خليجية أكثر تكاملًا تقوم على توحيد أنظمة القيادة، والسيطرة، والإنذار المبكر، وتعزيز التعاون العسكري، والأمني في إطار مؤسسي مستدام.

5- تصاعد المخاطر العابرة للحدود:

أصبحت دول مجلس التعاون تواجه تحديات مشتركة تتجاوز حدود الدولة الوطنية، وتشمل الأمن المائي، والغذائي، والتغير المناخي، والتصحر، والأوبئة، وتعطل سلاسل الإمداد، والهجمات السيبرانية، والتحولات التقنية، والديموغرافية، وتزداد حساسية هذه التحديات؛ وذلك نتيجة اعتماد معظم دول المجلس على تحلية مياه الخليج العربي، واستيراد نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية، والدوائية، والتقنية، وعلى الرغم من وحدة طبيعة هذه المخاطر؛ فإن آليات إدارتها لا تزال تعتمد- بدرجة كبيرة- على الجهود الوطنية في ظل محدودية قواعد البيانات المشتركة، وخطط الطوارئ الموحدة، والمخزونات الإستراتيجية الخليجية، الأمر الذي يقلل من قدرة المجلس على الاستجابة الجماعية للأزمات.

6- تحديات التنفيذ، والحوكمة المؤسسية:

لا يكمن التحدي الرئيس في نقص الاتفاقيات، أو المبادرات الخليجية، وإنما في محدودية تنفيذها على أرض الواقع؛ فقد أدى بطء استكمال عدد من المشروعات المشتركة، وغياب مؤشرات أداء ملزمة، وضعف آليات المتابعة، والمساءلة إلى اتساع الفجوة بين القرارات الصادرة، ونتائجها العملية؛ ومن ثم؛ فإن تطوير الحوكمة المؤسسية، وتعزيز صلاحيات الأجهزة التنفيذية، وربط تنفيذ المبادرات بجداول زمنية، ومؤشرات أداء واضحة يمثل أحد أهم المتطلبات لضمان نجاح مسيرة التكامل الخليجي.

البعد السياسي، وبناء الثقة مدخلاً لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي:

01

تشير التجارب الإقليمية، والدولية إلى أن نجاح التكتلات الاقتصادية لا يعتمد على توافر المقومات الاقتصادية فحسب، وإنما يرتبط- بدرجة كبيرة- بوجود إرادة سياسية مشتركة، ومستوى مرتفع من الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء؛ فكلما تعززت الثقة السياسية ازدادت قدرة الدول على تنسيق سياساتها الاقتصادية، ونقل جزء من صلاحياتها إلى أطر مؤسسية مشتركة، وتسريع تنفيذ الاتفاقيات، والمشروعات التكاملية، وفي المقابل يؤدي ضعف الثقة، أو تباين الأولويات السياسية إلى إبطاء مسيرة التكامل، حتى في ظل توافر الموارد، والإمكانات الاقتصادية اللازمة.

02

وفي الحالة الخليجية لا يعود تعثر بعض مشروعات التكامل الاقتصادي إلى نقص الإمكانات، أو غياب الرؤى الإستراتيجية بقدر ما يرتبط بتفاوت الأولويات الوطنية، واختلاف تقديرات بعض القضايا السياسية، والإقليمية، وتباين مستويات الالتزام بتنفيذ القرارات المشتركة، وقد أسهمت هذه العوامل في اتساع الفجوة بين ما أقرته القمم الخليجية من مبادرات، واتفاقيات، وبين ما تحقق فعليًا على أرض الواقع، الأمر الذي جعل تحديات التنفيذ لا تقل أهمية عن تحديات التخطيط، وصياغة السياسات.

ومع ذلك؛ فإن استمرار بعض التباينات السياسية لا يعني بالضرورة تعذر تحقيق التكامل الاقتصادي؛ فالتجارب الدولية تبين أن العديد من التكتلات الاقتصادية بدأت في ظل وجود اختلافات سياسية بين أعضائها إلا أن تنامي المصالح الاقتصادية المشتركة أسهم تدريجيًّا في بناء الثقة، وتعزيز التعاون السياسي، وخلق بيئة أكثر استقرارًا؛ ومن ثم؛ فإن التكامل الاقتصادي لا يشترط تطابقًا كاملًا في المواقف السياسية، وإنما يتطلب توافقًا حول المصالح الاقتصادية الإستراتيجية، ووجود مؤسسات قادرة على إدارة الخلافات، ومنع انعكاسها على مسيرة العمل المشترك.

كما يسهم التكامل الاقتصادي في بناء شبكة واسعة من المصالح المتبادلة بين الدول؛ بما يزيد من كلفة الخلافات السياسية، ويجعل استمرار التعاون أكثر جدوى من الانفصال، أو العمل المنفرد؛ فكلما توسعت الاستثمارات المشتركة، وازدادت التجارة البينية، وتعززت سلاسل القيمة الخليجية أصبحت الدول أكثر حرصًا على الحفاظ على استقرار العلاقات السياسية باعتبارها شرطًا لاستمرار المكاسب الاقتصادية المشتركة.

ومن هذا المنطلق؛ فإن بناء الثقة السياسية ينبغي أن يُنظر إليه؛ بوصفه مدخلًا إستراتيجيًّا لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي، وليس نتيجة له فقط، ويتطلب ذلك ترسيخ مفهوم المصالح الخليجية المشتركة، وتطوير آليات مؤسسية لإدارة الخلافات، وتعزيز الالتزام بتنفيذ القرارات الجماعية؛ بما يحقق توازنًا بين احترام سيادة الدول الأعضاء، والحفاظ على فاعلية العمل الخليجي المشترك، وفي ظل التحولات الإقليمية، والدولية الراهنة أصبحت كلفة العمل المنفرد أعلى من أي وقت مضى، في حين يغدو تعميق التكامل الاقتصادي أحد أهم الأدوات لتعزيز الاستقرار السياسي، ورفع القدرة التنافسية، وتحقيق الأمن الاقتصادي، والتنمية المستدامة لدول مجلس التعاون.

إشكالية الفعل الجماعي، وأثرها في تعميق التكامل الاقتصادي الخليجي:

تُعد إشكالية الفعل الجماعي من أبرز التحديات التي تواجه مسارات التكامل الإقليمي؛ إذ تنشأ عندما تتعارض المصالح الوطنية قصيرة الأجل مع الأهداف الجماعية بعيدة المدى؛ بما يضعف الحوافز للالتزام بالمشروعات المشتركة، ويشجع على الاستفادة من مكاسب التكامل دون تحمل كامل تكاليفه، ويكشف التحليل المقارن لتجارب التكتلات الاقتصادية خلال فترات الأزمات، والصدمات الجيوسياسية أن نجاح التكامل لا يعتمد بالدرجة الأولى على توافر المقومات الاقتصادية، وإنما على قدرة الدول الأعضاء على بناء مؤسسات ذات التزام موثوق، وآليات تنفيذ فعالة تجعل تكلفة التراجع عن مسار الاندماج أعلى من تكلفة الاستمرار فيه، وقد برهنت تجارب العديد من التكتلات الإقليمية على أن البيانات السياسية- وحدها- لا تكفي لتحقيق التكامل، ما لم تُترجم إلى مؤسسات قادرة على ضمان الالتزام، والتنفيذ.

وفي الإطار الخليجي توفر الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون لعام 2001م أساسًا قانونيًّا، ومؤسسيًّا مناسبًالتعميق التكامل إلا أن استمرار العمل ضمن ترتيبات مؤسسية تقليدية، وما ارتبط بها من مصالح، وأنماط إدارية مستقرة؛ مما أسهم في إبطاء وتيرة التحول نحو الاندماج الكامل، وأبقى العديد من المبادرات التكاملية في نطاق التنفيذ الجزئي، الأمر الذي حَدَّ من الاستفادة الكاملة من الإمكانات الاقتصادية، والجيوسياسية التي تمتلكها دول المجلس.

كما أظهرت الصدمات الجيوسياسية الحديثة أهمية التكامل المؤسسي في تعزيز القدرة الجماعية على إدارة الأزمات؛ إذ بيّنت أن تعرض دول مجلس التعاون للتهديدات الأمنية، والاقتصادية بصورة متزامنة لا يقابله- دائمًا- مستوى مماثل من الاستجابة الجماعية، وهو ما يعكس محدودية التكامل المؤسسي القائم، وقد أدى ذلك إلى اعتماد كل دولة- بدرجة كبيرة- على أدواتها الوطنية في مواجهة المخاطر؛ بدلًا من توظيف القدرات المشتركة التي يوفرها التكامل الإقليمي.

ومن هذا المنطلق لا تقتصر آثار التكامل الاقتصادي على تحقيق المكاسب التجارية، والتنموية، وإنما تمتد إلى تعزيز الأمن الجماعي، والمرونة الإستراتيجية؛ وذلك من خلال بناء اقتصاد إقليمي مترابط يقلل من قابلية الدول للانكشاف أمام الصدمات الخارجية، ويجعل الاستجابة للأزمات جزءًا من البنية المؤسسية للتكتل؛ بدلًا من أن تبقى رهنًا بالتوافقات السياسية المؤقتة.

وتؤكد الخبرات الدولية أن التكتلات الأكثر نجاحًا هي تلك التي استطاعت استثمار الأزمات لتعزيز مؤسساتها المشتركة، وتحويل التكامل من خيار سياسي إلى التزام مؤسسي طويل الأمد؛ ومن ثم؛ فإن تعميق التكامل الخليجي يرتبط- أساسًا- بتطوير الأطر المؤسسية، وآليات التنفيذ، والمتابعة؛ بما يضمن الانتقال من مرحلة التنسيق إلى مرحلة الاندماج المؤسسي، ويعزز قدرة مجلس التعاون على مواجهة الصدمات المستقبلية، وترسيخ مكانته؛ بوصفه كتلة اقتصادية، وأمنية أكثر تماسكًا، وتأثيرًا.

مشروع الوحدة النقدية الخليجية-

الدروس المستفادة:

01

يُعدُّ مشروعُ الوحدة النقدية الخليجية أحد أبرز الأمثلة التي توضح طبيعة التحديات التي واجهت مسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي؛ فقد واجه المشروع صعوبات تتعلق بتفاوت السياسات الاقتصادية، والمالية، واختلاف أليات ربط العملات الوطنية، وتباين أحجام الاقتصادات، ومستويات الإنفاق العام؛ فضلاً عن حساسية التخلي عن بعض أدوات السياسة النقدية الوطنية، مثل: التحكم في أسعار الفائدة، وإدارة التضخم.

02

كما أن اختلاف مؤشرات الأداء الاقتصادي، ولإسيما معدلات التضخم، ومستويات الدين العام، والاحتياطيات المالية جعل تحقيق معايير التقارب الاقتصادي اللازمة لإنشاء عملة موحدة أكثر تعقيدًا، الأمر الذي أدى إلى تعثر المشروع قبل استكمال المراحل الاقتصادية السابقة له.

03

وتكشف هذه التجربة أن العملة الموحدة ليست نقطة البداية في مسار التكامل، وإنما تمثل إحدى مراحله المتقدمة التي لا يمكن الوصول إليها قبل استكمال متطلبات الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، وحرية انتقال السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والعمالة، هذا إضافة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التنسيق في السياسات الاقتصادية، والمالية.

04

ومن ثم؛ فإن الأولوية في المرحلة الراهنة بنيغي أن تتصرف إلى استكمال المراحل غير المكتملة من التكامل الاقتصادي باعتبارها الأساس الذي يمكن البناء عليه مستقبلًا إذا توافرت الظروف المناسبة للانتقال إلى الاتحاد النقدي.

بناء الثقة السياسية، وتطوير الحوكمة المؤسسية نحو تكامل اقتصادي خليجي مرن:

يمثل بناء الثقة السياسية، وتطوير الحوكمة المؤسسية أحد أهم المتطلبات الإستراتيجية لتعميق التكامل الخليجي، وتحويله من إطار تعاوني إلى منظومة تكاملية أكثر فاعلية، واستدامة؛ فقد أظهرت التجارب السابقة أن نجاح مشروعات التكامل لا يعتمد على توافر الإمكانات الاقتصادية فحسب، وإنما يرتبط بوجود إطار مؤسسي قادر على ترسيخ الثقة بين الدول الأعضاء، وضمان استمرارية تنفيذ المبادرات المشتركة؛ وذلك بعيدًا عن تأثير المتغيرات السياسية، والظروف المرحلية.

ويتطلب ذلك تعزيز الالتزام بالمبادئ الأساسية للعلاقات الخليجية، وفي مقدمتها: احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية؛ بما يوفر بيئة سياسية مستقرة تدعم تنفيذ المشروعات الاقتصادية المشتركة، كما يمكن دعم هذا التوجه من خلال إعداد وثيقة خليجية لبناء الثقة السياسية تُعتمد عبر الأطر المؤسسية في الدول الأعضاء؛ لتكونَ مرجعية إستراتيجية طويلة الأمد تؤكد الالتزام المتبادل بحسن الجوار، واحترام السيادة، وتسوية الخلافات؛ وفق آليات قانونية، ومؤسسية متفق عليها.

وفي الوقت نفسه تبرز أهمية تطوير منظومة الحوكمة الخليجية؛ وذلك من خلال تعزيز آليات متابعة تنفيذ القرارات، وتحديد مسؤوليات الجهات المعنية، وربط المبادرات المشتركة بمؤشرات أداء واضحة، وإصدار تقارير دورية تقيس مستويات الالتزام، والإنجاز؛ بما يسهم في تحويل قرارات القمم الخليجية إلى نتائج عملية قابلة للقياس، ويعزز الشفافية، والمساءلة في مسيرة العمل الخليجي المشترك.

ومن منظور عملي تشير الخبرة الدولية إلى أن الانتقال المباشر نحو التكامل الشامل قد لا يكون الخيار الأكثر واقعية؛ وذلك في ظل تفاوت الأولويات الوطنية بين الدول الأعضاء؛ ومن ثم يبرز التكامل المرن، أو الاندماج الانتقائي؛ بوصفه نموذجًا مؤسسيًّا يتيح التقدم التدريجي في المجالات التي تتوافر فيها المصالح المشتركة مع إتاحة الفرصة أمام بقية الدول للانضمام في مراحل لاحقة دون تعطيل مسيرة التكامل.

ويستند هذا النموذج إلى مبدأ تعدد السرعات؛ بحيث تتمكن مجموعة من الدول من تنفيذ مشروعات مشتركة في قطاعات ذات أولوية، مثل: الطاقة، والخدمات اللوجستية، والاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد مع بقاء الباب مفتوحًا أمام انضمام بقية الدول عندما تصبح الظروف أكثر ملاءمة، ويحقق هذا النهج توازنًا بين احترام سيادة الدول واستقلال قراراتها الوطنية، وبين تسريع وتيرة التكامل في المجالات ذات العائد الاقتصادي المشترك.

ومن شأن نجاح هذا النموذج أن يسهم في بناء الثقة تدريجيًّا؛ وذلك من خلال الإنجازات العملية، ويحول المشروعات المشتركة إلى أدوات لتعزيز التقارب السياسي، والمؤسسي؛ بما يرسخ القناعة بأن التكامل المتدرج يمثل مسارًا أكثر واقعية، وفاعلية نحو تحقيق الاندماج الخليجي الشامل، ويعزز قدرة مجلس التعاون على مواجهة المتغيرات الإقليمية، والدولية بكفاءة أكبر.

وتكشف التجربة الخليجية أن الفجوة الرئيسة لا تكمن في نقص المبادرات، أو القرارات، وإنما في محدودية التنفيذ المؤسسي، واستمرار التباين في مستويات الالتزام بين الدول الأعضاء؛ فقد صدرت منذ تأسيس مجلس التعاون عشرات القرارات المتعلقة باستكمال الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، وحرية انتقال السلع، ورؤوس الأموال، والعمالة إلا أن جانبًا مهمًّا منها ظل يواجه بطئًا في التطبيق، أو تفاوتًا في التنفيذ.

ويُظهر ذلك أن نجاح التكامل الاقتصادي يرتبط بوجود منظومة حوكمة أكثر فاعلية تعتمد على جداول زمنية واضحة، ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وآليات دورية للتقييم، والمتابعة؛ بما يضمن تنفيذ القرارات؛ وفق برامج زمنية محددة، ويحول دون استمرار الفجوة بين الاتفاق والتنفيذ.

كما تبرز- في هذا السياق- أهمية تعزيز دور المؤسسات الخليجية المشتركة، وتطوير أدواتها التنفيذية، وتمكينها من متابعة تنفيذ القرارات بصورة أكثر فاعلية مع إشراك القطاع الخاص، والمؤسسات الاقتصادية في صياغة السياسات، ومتابعة تطبيقها؛ بما يحول التكامل الاقتصادي من إطار تنظيمي إلى منظومة إنتاجية، واستثمارية متكاملة تحقق مصالح جميع الدول الأعضاء.

من المنافسة إلى التكامل - بناء سلاسل القيمة، والسوق الإنتاجية الخليجية الموحدة:

يمثل الانتقال من منطق المنافسة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون إلى منطق التكامل الإنتاجي أحد أهم المتطلبات الإستراتيجيةلتعزيز مكانة الاقتصاد الخليجي في ظل التحولات الإقليمية، والدولية؛ فالتنافس بين الدول الأعضاء على استقطاب الاستثمارات، أو إنشاء مشروعات متشابهة، أو جذب المقار الإقليمية للشركات العالمية قد يؤدي إلى تكرار الاستثمارات، وتشتت الموارد، في حين يتيح التكامل الاقتصادي توظيف المزايا النسبية لكل دولة ضمن منظومة إنتاجية مشتركة تحقق قيمة مضافة أعلى للاقتصاد الخليجي ككل.

ويقوم هذا التوجه على بناء سلاسل قيمة خليجية متكاملة؛ بحيث تُوزَّع مراحل الإنتاج بين الدول الأعضاء؛ وفق مزاياها التنافسية؛ لتصبحَ مخرجات إحدى الدول مدخلات إنتاج لدولة أخرى؛ وذلك وصولًا إلى إنتاج نهائي يحمل قيمة مضافة خليجية مشتركة؛ بما يعزز القدرة التنافسية للمنطقة في الأسواق العالمية، ويرفع كفاءة استخدام الموارد، ويَحِدُّ من ازدواجية المشروعات، والاستثمارات.

ويمتد هذا النموذج؛ ليشملَ القطاعات ذات الأولوية الإستراتيجية، مثل: الصناعات التحويلية، والأمن الغذائي، والصناعات الدوائية، والتعدين، وأشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات، والطاقة التقليدية، والمتجددة، والخدمات اللوجستية؛ بما يسهم في بناء اقتصاد خليجي أكثر تنوعًا، وأعلى إنتاجية، وأكثر قدرة على المنافسة العالمية.

ويرتبط نجاح هذا التوجه بالانتقال من مفهوم السوق الخليجية المشتركة إلى مفهوم السوق الإنتاجية الخليجية الموحدة؛ بحيث تُعامل دول مجلس التعاون؛ بوصفها اقتصادًا واحدًا متكاملًا، لا مجموعة أسواق وطنية منفصلة؛ فالمستثمر العالمي يقيم جاذبية السوق؛ وفقحجمها الكلي، واتساع قاعدة المستهلكين، وكفاءة البيئة التنظيمية، وتوافر عناصر الإنتاج، وسهولة انتقال السلع، والخدمات، ورؤوس الأموال، والعمالة أكثر من تركيزه على حجم كل دولة على حدة.

وفي هذا الإطار تمتلك دول المجلس مقومات تؤهلها؛ لتكونَ واحدة من أكبر الأسواق الإنتاجية في العالم؛ إذ يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي المجمع تريليوني دولار، ويبلغ عدد السكان أكثر من ستين مليون نسمة يتمتعون بمستويات مرتفعة من الدخل، والقوة الشرائية؛ فضلًا عن موقع جغرافي إستراتيجي يربط بين آسيا وأوروبا، وأفريقيا، وبنية تحتية متطورة، وموانئ، ومطارات عالمية، ووفرة في الطاقة، وصناديق سيادية ضخمة، واستقرار اقتصادي، ومالي يعزز جاذبية المنطقة للاستثمار.

ويتطلب تحقيق هذا التحول استكمال مجموعة من الإصلاحات المؤسسية تشمل توحيد المواصفات الفنية، والاعتراف المتبادل بالتراخيص، والشهادات المهنية، وتطوير قواعد منشأ خليجية موحدة، وتسهيل انتقال السلع، والمكونات الصناعية، والكفاءات البشرية، وإنشاء نافذة استثمارية خليجية موحدة للمشروعات العابرة للحدود؛ بما يسهم في خفض تكاليف الاستثمار، وزيادة حجم السوق الفعلي، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز تنافسية دول المجلس في استقطاب الصناعات المتقدمة.

كما يتطلب هذا التحول دعم المشروعات التكاملية؛ وذلك من خلال إنشاء صندوق خليجي للمشروعات الإستراتيجية العابرة للحدود، وربط الحوافز الحكومية بمؤشرات أداء واضحة، مثل: نسبة المحتوى الخليجي، وعدد الموردين المحليين، والوظائف النوعية، والصادرات غير النفطية، ومستوى نقل التقنية؛ بما يعزز القيمة المضافة للاقتصاد الخليجي، ويَحِدُّ من تسرب المنافع الاقتصادية إلى الخارج.

ومن شأن تبني عرض استثماري خليجي موحد أن يمنح دول المجلس قدرة تنافسية أكبر في جذب الشركات العالمية؛ إذ يتيح للمستثمر بناء منظومة إنتاج متكاملة توزع مراحلها بين الدول الأعضاء؛ وفق مزاياها النسبية مع الاستفادة من سوق إنتاجية موحدة، وتمويل خليجي، وبنية لوجستية مترابطة، وتشريعات أكثر انسجامًا، ويمثل هذا النموذج تحولًا جوهريًّا في فلسفة التكامل الخليجي ينتقل من المنافسة بين الدول على جذب المستثمر إلى التعاون في استقطابه؛ بحيث يصبح نجاح أية دولة عضو إضافةً للقوة الاقتصادية لدول مجلس التعاون بأكملها، ويغدو التكامل الإنتاجي ركيزة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة، ورفع القدرة التنافسية الخليجية في الاقتصاد العالمي.

جذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز القدرة التنافسية الخليجية:

تمتلك دول مجلس التعاون جميع المقومات اللازمة؛ لتكونَ إحدى أكثر المناطق جذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة غير أن تحقيق هذه الميزة يتطلب تنسيقًا أكبر في السياسات الاستثمارية، وتكاملًا أوثق بين الخطط التنموية الوطنية؛ فالاستثمار الأجنبي يفضل الأسواق الإقليمية الواسعة التي توفر سهولة الحركة، واستقرار الأنظمة، واتساع قاعدة المستهلكين، ومرونة سلاسل الإمداد، وهو ما يجعل السوق الخليجية الموحدة أكثر جاذبية من الأسواق الوطنية المنفردة.

وفي هذا الإطار ينبغي تحويل التنافس القائم بين الدول الأعضاء إلى منافسة تكاملية تقوم على توزيع الأدوار الاقتصادية، وتنسيق الحوافز الاستثمارية، وربط المشروعات الكبرى بسلاسل قيمة خليجية مشتركة؛ بما يعزز موقع المنطقة في الاقتصاد العالمي، ويرفع قدرتها على استقطاب الاستثمارات النوعية، ونقل التقنيات المتقدمة، وخلق فرص عمل ذات قيمة مضافة مرتفعة.

وبذلك يصبح التكامل الاقتصادي وسيلة لتعزيز تنافسية جميع دول المجلس، وليس إعادة توزيع الاستثمارات بينها؛ بما يحقق مصالح اقتصادية مشتركة أكثر استدامة، وقدرة على مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية.

سوق العمل الخليجية، وتعزيز المواطنة الاقتصادية:

يُعَدُّ تكاملُ سوق العمل أحد أكثر مجالات التكامل تأثيرًا في ترسيخ المواطنة الخليجية، وتحويل الاتفاقيات الاقتصادية إلى ممارسة عملية؛ ولذلك تبرز أهمية توسيع انتقال المواطنين للعمل بين دول المجلس، وتفعيل مبدأ المساواة في فرص العمل، والحقوق الوظيفية، والمزايا التأمينية، والتقاعدية.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء منصة خليجية موحدة للتوظيف، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية، وتوحيد الأنظمة المرتبطة بالتأمينات الاجتماعية، والتقاعد مع وضع مستهدفات سنوية لرفع معدلات التوظيف البيني، ولاسيما في القطاعات التي تعتمد- بدرجة كبيرة- على العمالة الأجنبية.

كما يمكن أن يبدأ تنفيذ هذه المبادرات عبر القطاع الخاص، وخاصة شركات الموارد البشرية، والتوظيف؛ بما يسهم في إحلال الكفاءات الخليجية تدريجيًّا محل جزء من العمالة الوافدة، ويعزز انتقال الخبرات بين دول المجلس، ويرسخ مفهوم المواطنة الاقتصادية الخليجية بصورة عملية، ومستدامة.

وفي هذا السياق يمثل تنسيق سياسات التعليم، والتدريب مع احتياجات سوق العمل الخليجي عاملًا مكملًا؛ بما يحقق مواءمة أفضل بين مخرجات التعليم ومتطلبات القطاعات الاقتصادية المستقبلية.

تمكين القطاع الخاص؛ بوصفه محركًا للتكامل الاقتصادي الخليجي:

يمثل القطاع الخاص الركيزة الأساسية لتحويل التكامل الاقتصادي الخليجي من اتفاقيات، وسياسات حكومية إلى واقع اقتصادي مستدام؛ فنجاح أي مشروع تكاملي لا يعتمد على القرارات الرسمية وحدها، وإنما يرتبط بقدرة الشركات، والمؤسسات الاقتصادية على ترجمة هذه القرارات إلى استثمارات، ومشروعات إنتاجية، وسلاسل قيمة عابرة للحدود تسهم في تعميق الترابط الاقتصادي بين دول المجلس.

وقد أصبح القطاع الخاص يسهم بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول مجلس التعاون، ويقود النسبة الأكبر من الأنشطة الاقتصادية غير النفطية؛ وذلك في ظل اقتصاد خليجي يتجاوز حجمه تريليوني دولار، الأمر الذي يجعله شريكًا رئيسًا في تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الخليجي على المستوى العالمي.

ومن هذا المنطلق تتطلب المرحلة المقبلة الانتقال بالقطاع الخاص من دور المستفيد من التكامل إلى دور الشريك في تصميمه، وتنفيذه؛ وذلك من خلال تمكين الغرف التجارية، واتحادات الأعمال، والشركات الخليجية المشتركة، وإشراكها بصورة فاعلة في صياغة السياسات الاقتصادية، وتحديد أولويات الاستثمار، واقتراح المبادرات، ومتابعة تنفيذها؛ بما يعزز الاستثمارات البينية، ويوجهها نحو مشروعات إستراتيجية ذات قيمة مضافة مرتفعة.

كما تبرز أهمية إعادة توجيه الاستثمارات الخليجية نحو الشراكات الصناعية، والإنتاجية؛ بدلًا من التركيز على الأنشطة التجارية التقليدية؛ بما يسهم في بناء سلاسل قيمة خليجية متكاملة، وزيادة الصادرات غير النفطية، وتعزيز نقل التقنية، وتوطين الصناعات الإستراتيجية، ورفع مستوى التكامل بين الاقتصادات الخليجية.

وفي هذا السياق يمكن إطلاق برامج خليجية مشتركة يقودها القطاع الخاص في مجالات الموارد البشرية، والتقنيات المتقدمة، والخدمات اللوجستية، والصناعات التحويلية، والاقتصاد الرقمي؛ بما يرسخ مفهوم السوق الخليجية الموحدة على أرض الواقع، ويحول القطاع الخاص إلى القوة الدافعة لمسيرة التكامل الاقتصادي الخليجي؛ بما يعزز النمو المستدام، ويرفع القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في الاقتصاد العالمي.

دور المرأة في تعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي:

أصبحت المرأة الخليجية، والمرأة السعودية على وجه الخصوص أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية، والتحول نحو الاقتصاد المعرفي، وهو ما يجعلها شريكًا أساسيًّا في تحقيق أهداف التكامل الاقتصادي الخليجي؛ فالأساس القانوني الذي أقرته الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والقائم على مبدأ المساواة في المعاملة بين مواطني دول المجلس يمنح المرأة الحقوق الاقتصادية ذاتها في مجالات العمل، والاستثمار، والتنقل؛ بما يتيح لها الإسهام الكامل في بناء السوق الخليجية المشتركة.

وقد عززت التحولات التي شهدتها المملكة- خلال السنوات الأخيرة- هذا الدور؛ وذلك من خلال ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل، وتوسع حضورها في المناصب القيادية، وازدياد مساهمتها في ريادة الأعمال، والمنشآت الصغيرة، والمتوسطة إلى جانب تنامي حضورها في القطاعات التقنية، والرقمية، والذكاء الاصطناعي، والابتكار.

وتتيح هذه المؤشرات فرصًا واسعة لقيادة المرأة مبادرات خليجية مشتركة في مجالات الاقتصاد الرقمي، والتقنيات المالية، والبحث العلمي، والصناعات المعرفية؛ بما يعزز التكامل الاقتصادي، والتنموي، ويرفع القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون في اقتصاد المستقبل.

الإستراتيجية السعودية لتعزيز التكامل الاقتصادي الخليجي:

إذا كان التكامل الاقتصادي الخليجي يمثل أحد الخيارات الإستراتيجية لتعزيز المكانة الاقتصادية لدول مجلس التعاون؛ فإنجاحه يتطلب وجود إستراتيجية وطنية واضحة تنطلق من المصالح العليا للمملكة، وتتكامل مع ما تحقق من مستهدفات رؤية المملكة 2030م في تنويع مصادر الدخل، وجذب الاستثمارات، وتوطين التقنية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام، والخاص.

وتقوم هذه الإستراتيجية على مجموعة من المرتكزات الرئيسة يتمثل أولها في إجراء تقييم شامل لواقع الاقتصاد السعودي؛ وذلك من خلال تحليل البيئة الداخلية؛ بما تتضمنه من عناصر القوة، والضعف، ودراسة البيئة الخارجية، وما تتيحه من فرص، وما تفرضه من تحديات، ومخاطر؛ بما يساعد صانع القرار على تحديد المجالات التي تحقق فيها المشاركة الخليجية قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ويتمثل المرتكز الثاني في تطوير البيئة التشريعية، والتنظيمية؛ بما يتوافق مع متطلبات المرحلة المقبلة؛ وذلك عبر تحديث الأنظمة الاقتصادية، والاستثمارية، وتعزيز مبادئ الحوكمة، والشفافية، وتهيئة الأطر القانونية اللازمة لتنفيذ المشروعات الخليجية المشتركة.

أما المرتكز الثالث؛ فيتعلق بتعزيز الجاهزية اللوجستية، والرقمية؛ وذلك من خلال تطوير البنية التحتية للنقل، والخدمات اللوجستية، والتحول الرقمي؛ بما يرفع كفاءة الربط الاقتصادي بين دول المجلس، ويمكن المملكة من أداء دورها المحوري في سلاسل الإمداد الإقليمية، والعالمية، ويتمثل المرتكز الرابع في الاستثمار في رأس المال البشري؛ وذلك عبر تطوير الكفاءات الوطنية، وتوسيع برامج التدريب، والتعليم المتخصص، وربط مخرجات التعليم باحتياجات الاقتصاد الخليجي المستقبلي.

كما يشكل دعم البحث، والتطوير، والابتكار المرتكز الخامس؛ وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز الأبحاث، والقطاع الخاص، ودعم البحوث التطبيقية في المجالات الاقتصادية، والصناعية، والتقنية؛ بما يسهم في بناء اقتصاد معرفي أكثر قدرة على المنافسة.

متطلبات بناء تكامل خليجي مستدام، وقابل للتنفيذ:

أظهرت المناقشات أن نجاح التكامل الاقتصادي الخليجي لا يرتبط بإصدار المزيد من القرارات بقدر ارتباطه ببناء نموذج مؤسسي يجعل المصلحة الوطنية لكل دولة منسجمة مع المصلحة الخليجية المشتركة؛ فالتجارب الدولية تؤكد أن استدامة التكتلات الاقتصادية تقوم على مؤسسات فعالة، وحوكمة واضحة، وآليات تنفيذ، ومتابعة، ومساءلة، إضافة إلى حوافز اقتصادية تجعل العمل الجماعي أكثر جدوى من العمل المنفرد.

ومن هذا المنطلق يبرز مفهوم التكامل المرن، والموجّه؛ بوصفه الخيار الأكثر واقعية؛ بحيث يتم الانتقال من التنسيق العام إلى الاندماج التدريجي في القطاعات ذات الأولوية الإستراتيجية مع احترام خصوصية السياسات الوطنية لكل دولة، ويقوم هذا النموذج على السماح بتنفيذ المشروعات المشتركة بين الدول الراغبة، والقادرة على أن تنضم بقية الدول في مراحل لاحقة متى توافرت الظروف المناسبة؛ بما يمنع تعطيل المشروعات بسبب اشتراط الإجماع الكامل.

كما أن نجاح هذا النموذج يتطلب تحويل التكامل من إطار تنظيمي إلى منظومة إنتاجية متكاملة؛ وذلك من خلال بناء سلاسل قيمة خليجية مشتركة تتوزع فيها مراحل الإنتاج؛ وفق المزايا النسبية لكل دولة؛ بما يقلل ازدواجية الاستثمارات، ويرفع القيمة المضافة، ويعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الخليجي في الأسواق العالمية.

ويمثل الانتقال من مفهوم السوق الخليجية المشتركة إلى السوق الإنتاجية الخليجية الموحدة خطوة محورية في هذا الاتجاه؛ إذ ينبغي أن ينظر المستثمر العالمي إلى الخليج باعتباره اقتصادًا واحدًا يمتلك سوقًا واسعة، وبنية تحتية متطورة، وموقعًا جغرافيًّا إستراتيجيًّا، وموارد مالية، وبشرية قادرة على دعم الصناعات المتقدمة.

ولتحقيق ذلك تبرز الحاجة إلى توحيد المواصفات الفنية، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية، وتطوير قواعد منشأ خليجية موحدة، وإنشاء نافذة استثمارية موحدة للمشروعات العابرة للحدود؛ بما يخفض تكاليف الاستثمار، ويزيد من جاذبية المنطقة لاستقطاب الاستثمارات النوعية، ويعزز توطين التقنية، والصناعات الإستراتيجية.

وفي الوقت ذاته ينبغي أن تتحول المنافسة القائمة بين دول المجلس في استقطاب الشركات، والاستثمارات إلى منافسة تكاملية تقوم على توزيع الأدوار الاقتصادية؛ بحيث يصبح نجاح أية دولة إضافةً لقدرات المنظومة الخليجية بأكملها، وليس على حساب بقية الدول.

وتؤكد مجمل الرؤى المطروحة أن التكامل الاقتصادي الخليجي لم يَعُدْ خيارًا تنمويًّا يمكن تأجيله؛ بل أصبح ضرورة إستراتيجية تفرضها التحولات الجيوسياسية، وتسارع إعادة تشكيل الاقتصاد العالمي، واشتداد المنافسة بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، كما أن امتلاك دول مجلس التعاون لمقومات اقتصادية، ومالية، وبشرية، ولوجستية كبيرة يوفر أساسًا قويًّا لبناء نموذج تكاملي أكثر كفاءة، وقدرة على المنافسة شريطة أن يقترن ذلك بإرادة تنفيذية فاعلة، وآليات مؤسسية أكثر مرونة.

وفي المقابل تكشف التجربة الخليجية أن التحدي الحقيقي لا يكمن في نقص الرؤى، أو غياب القرارات، وإنما في محدودية التنفيذ، وتفاوت مستويات الالتزام، واستمرار بعض العوائق السياسية، والتنظيمية التي تعيق الانتقال من مرحلة التنسيق إلى مرحلة التكامل الفعلي؛ ومن ثم؛ فإن الأولوية ينبغي أن تتجه نحو استكمال تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، واستكمال الاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية المشتركة، وتطوير سلاسل القيمة الخليجية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وربط الأسواق، والبنية التحتية، ورأس المال البشري في إطار اقتصادي متكامل، كما أن نجاح هذا المسار يتطلب تعزيز الثقة السياسية بين الدول الأعضاء، وتطوير منظومة الحوكمة الخليجية، وتبني نموذج للتكامل المرن، والموجه يسمح بتنفيذ المشروعات المشتركة بصورة تدريجية؛ وفق المصالح المشتركة، والمزايا النسبية لكل دولة؛ بما يحقق التوازن بين الحفاظ على السيادة الوطنية وتعظيم المكاسب الجماعية.

وفي هذا الإطار تمتلك المملكة العربية السعودية؛ بما تتمتع به من ثقل اقتصادي، وسياسي، وموقع إستراتيجي، وإمكانات تنموية كبيرة فرصة مهمة لقيادة مرحلة جديدة من العمل الخليجي المشترك تقوم على بناء اقتصاد خليجي أكثر تنوعًا، وابتكارًا، واستدامة، وأكثر قدرة على مواجهة الأزمات، واستثمار الفرص المستقبلية.

وبذلك؛ فإن مستقبل التكامل الخليجي لن يُقاس بعدد الاتفاقيات، أو المبادرات التي تُعلن، وإنما بقدرة دول المجلس على تحويل ما تحقق من توافقات إلى مشروعات مشتركة ذات أثر اقتصادي ملموس تعزز المصالح المتبادلة، وترسخ الثقة، وتجعل العمل الجماعي الخيار الأكثر كفاءة، واستدامة؛ بما يسهم في بناء تكتل اقتصادي خليجي قادر على المنافسة في الاقتصاد العالمي، وتحقيق الازدهار، والاستقرار لشعوب دول المجلس.

التوصيات:

1 **إنشاء منظومة تنفيذ، ومساءلة خليجية،**

ويشمل الآتي:

- جهة متابعة مستقلة.
- مؤشرات أداء.
- تقارير سنوية.
- جداول زمنية.
- تحديد المسؤوليات.
- قياس تكلفة عدم التنفيذ.

2 **استـ السوق الخليجية، والاتحاد الجمركي،**

ويشمل الآتي:

- توجيد إلاجـراءات.
- خفض الحواجز غير الجمركية.
- الاعتراف المتبادل بالتراخيص.
- تسهيل انتقال السلع، والخدمات، ور ؤوس الأموال.
- معالجة القيود التي تواجه المواطن، والشركة الخليجية.

3 **بناء شبكة خليجية للمرونة الاقتصادية، واللوجستية،**

ويشمل الآتي:

- السكك الحديدية.
- ربط الموانئ.
- مسارات الطاقة البديلة.
- الأمن الغذائي.
- المخزونات الإستراتيجية.
- خطط الاستجابة المشتركة للأزمات.

4 **بناء سلاسل قيمة، واستثمارات خليجية مشتركة،**

ويشمل الآتي:

- تحديد القطاعات ذات الأولوية.
- توزيع الأدوار؛ وفق المزايا النسبية.
- مشاركة الصناديق السيادية، والقطاع الخاص.
- فحص الازدواجية قبل اعتماد المشروعات الكبرى.
- توجيه المشتريات الحكومية لدعم المحتوى الخليجي المشترك.

5 **تعزيز الحضور الاقتصادي الخليجي الموحد خارجيًا،**

ويشمل الآتي:

- تنسيق المواقف التجارية.
- الدبلوماسية الأقتصادية المشتركة.
- أمن الطاقة، والمعادن الإستراتيجية.
- التفاوض في سلاسل الإمداد، والتقنية.
- تبادل القيادات، والخبرات بين المؤسسات الخليجية.

6 **تعزيز التكامل الأمني، والدفاعي الخليجيين،** ويشمل الآتي:

- توحيد تقييم التهديدات، وتبادل المعلومات.
- تنسيق حماية الممرات، والمنشآت الحيوية.
- إعداد خطط مشتركة لاستمرار الطاقة، والتجارة، وسلاسل الإمداد أثناء الأزمات.

ما بقي من النقاش؟

من القضايا التي تبدو بحاجة إلى مزيد من الحسم القضايا الآتية:

1. (سرعة التكامل): هل يتم دفعة واحدة، أم عبر مراحل، وقطاعات مختارة؟
2. (قاعدة اتخاذ القرار): هل يستمر اشتراط الإجماع، أم يسمح للدول الراغبة بالمضي، ثم انضمام البقية لاحقًا؟
3. (حدود صلاحيات المؤسسات الخليجية): ما مقدار الاستقلال، والصلاحيات الذي يمكن منحه للهيئات المشتركة؛ وذلك دون إثارة حساسيات السيادة؟
4. (الوحدة النقدية): هل تعود كهدف قريب، أم يبدأ المسار بأنظمة دفع، وتسويات، وشبكات أمان مالي دون عملة موحدة؟
5. (المنافسة بين الدول): ما الحد الفاصل بين المنافسة الصحية التي ترفع الكفاءة والازدواجية الضارة التي تبدد الموارد؟
6. (قيادة القطاع الخاص): هل يُكتفى باستشارته، أم يُمنح دور رسمي في صياغة المبادرات، ومتابعة تنفيذها؟
7. (توزيع المنافع، والتكاليف): كيف نضمن ألا تتركز منافع مشروع مشترك في دولة، بينما تتحمل دول أخرى جزءًا أكبر من تكلفته؟

المصادر والمراجع

- البنك المركزي الأوروبي - وراء الحدود: كيف تعيد الجيوسياسة تشكيل التجارة. ورقة عمل رقم 2960، 2024م.
- البنك المركزي الأوروبي - التنقل في نظام التجارة العالمي المتجزئ: ورقة عمل دورية رقم 365، 2024م.
- صندوق النقد الدولي - التجزئة الجيواقتصادية، ومستقبل التعددية: ملاحظات مناقشة الموظفين، 2023م.
- صندوق النقد الدولي - سقوط منفردين: التعرض التفاضلي للتجزئة الجيوسياسية. ورقة عمل رقم 2023/270، 2023م.
- مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة: بناء شبكة أمان مالي أقوى في أوقات عدم اليقين، 2025م.
- مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: توسع بريكس، ومستقبل النظام العالمي، 2025م.
- بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس - قياس التجزئة الجيوسياسية: انعكاساتها على التجارة، والتدفقات المالية، والسياسة الاقتصادية، 2025م.
- نازير، سيدرا. الصدمات الجيوسياسية، والتكامل التجاري: تحقيق نظري، وتجريبي في مجموعة بريكس. مجلة بحوث الاقتصاد التطبيقي، المجلد الرابع والعشرون، العدد الثالث، 2025م.
- كالدارا، ديريو وياكوفييلو، ماتيو. قياس المخاطر الجيوسياسية - مراجعة الاقتصاد الأمريكي، المجلد الثاني عشر بعد المئة، العدد الرابع، 2022م.
- البنك الدولي: المخاطر الجيوسياسية، والتجارة. مستودع المعرفة المفتوح، 2023م.
- بو حليقة، إحسان علي. الأجندة الاقتصادية الخليجية في فترة التفاوض الأمريكي الإيراني. يونيو 2026م.
- بو حليقة، إحسان علي. قصة الـ 300 مليار دولار في مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية. يونيو 2026م.
- بو حليقة، إحسان علي. عمره 23 عامًا: الجدار الجمركي الخليجي بحاجة إلى ترميم، أو إعادة بناء. مايو 2026م.
- بو حليقة، إحسان علي. مجلس التعاون: هل قلقي مبرر؟ مايو 2026م.
- وكالة الطاقة الدولية، وتقارير أزمة 2026م: توصيف إغلاق مضيق هرمز بأنه أكبر اضطراب في إمدادات النفط في تاريخ السوق العالمية، وتراجع الملاحة بأكثر من 90٪، وارتفاع برنت فوق 120 دولارًا، وإعلان قطر للطاقة القوة القاهرة. (ويكيبيديا – الأثر الاقتصادي لحرب 2026م / أزمة الوقود؛ – Britannica 2026م Iran war).
- دائرة أبحاث الكونغرس الأمريكي (CRS): مرور نحو 27٪ من تجارة النفط الخام البحرية عبر مضيق هرمز، وإعلان إيران إغلاقه في مارس 2026م. (Congress.gov, R45281).
- نصّ مذكرة التفاهم الأمريكية-الإيرانية (مذكرة إسلام أباد)، البند السادس بشأن خطة الـ300 مليار دولار، وإحالة آلية التنفيذ إلى 60 يومًا. (CNN، 17 يونيو 2026م؛ NPR، 18 يونيو 2026م).

- تغطية الجدل السياسي حول التمويل، وتصريحات نائب الرئيس الأمريكي بشأن دور دول الخليج. (Al Jazeera، 18 يونيو 2026م؛ PolitiFact، 22 يونيو 2026م؛ NPR، 23 يونيو 2026م).
- مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي لآسيان+3 (AMRO): تطوّر مبادرة شيانغ ماي من شبكة ثنائية (2000م) إلى ترتيب متعدد الأطراف (2010م) بقيمة 120 مليارًا، ثم 240 مليارًا (2014م)، وإنشاء AMRO جهازَ رقابة مستقلًا. (amro-asia.org؛ معهد بيل للاستقرار المالي).
- المركز الإحصائي الخليجي (GCC-Stat): بيانات التجارة البينية الخليجية لعام 2024م (نحو 146 مليار دولار بنمو سنوي قارب 10٪). (gccstat.org؛ Arab News، ديسمبر 2025م).
- الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون، الموقّعة في مسقط 31 ديسمبر 2001م، وما تضمّنته من إطار للاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، والاتحاد النقدي. (نصّ الاتفاقية – الأمانة العامة للمجلس).
- مركز الجزيرة للدراسات، والبنك الآسيوي للتنمية: تقييم مسار التكامل الخليجي، وتعثّر مشروع العملة الموحدة بعد انسحاب عُمان (2006م)، والإمارات (2009م).
- مركز الدراسات الإستراتيجية، والدولية (CSIS)(2026م). دول الخليج تستقبل التفاهم الأمريكي - الإيراني بارتياح حذر، ومخاوف من نفوذ طهران. https://www.uae71.com/posts/121185
- مركز حضارات للدراسات السياسية، والإستراتيجية. (2026م). مذكرة التفاهم الإيرانية الأمريكية: قراءة في الهواجس الإقليمية، وتداعيات التحول الإستراتيجي. https://hadarat.net/post/74934
- ناصر، المحمود. (2026م). أمن الخليج، والدبلوماسية: تفاصيل مذكرة واشنطن، وطهران، وأزمة اليمن. https://www.gulfhorizon.info/article/amn-alkhlyj-waldblwmasyh-tfasyl-mthkrh-washntn-wthran-wazmh-alymn
- الحمادي، محمد. (2026م). الاتفاق الذي قد يغيّر إيران.. ويختبر الخليج. https://www.alkhaleej.ae
- يورونيوز. (2026م). الخليج يعيد رسم أمنه بعد حرب إيران.. مضيق هرمز في قلب الصراع. https://arabic.euronews.com/2026/04/10/the-gulf-is-redrawing-its-security-map-after-the-iran-war-the-strait-of-hormuz-at-the-h
- خوري، ر. (2026م، مايو 6). حرب ما بعد الحرب... مراجعات الخليج الإستراتيجية. اندبندنت عربية. https://www.independentarabia.com/node/648173
- العربية Business. (2026م، 24 يونيو). كيف تؤثر الحرب بين إيران وإسرائيل على اقتصادات الخليج؟ https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories
- درويش، غالب. (2026م). اقتصادات الخليج... إعادة رسم الأولويات على رغم تحديات الحروب. https://www.independentarabia.com/node/646414
- كالين، تيم. (2026م). الأثر الاقتصادي للصراع الإيراني على منطقة الخليج. https://agsi.org/analysis/the-economic-impact-of-the-iran-conflict-on-the-gulf/

قائمة المصطلحات، والاختصارات:

- التجزئة الجيواقتصادية: انقسام الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة بفعل التوترات الجيوسياسية، والسياسات الحمائية.
- مؤشر المخاطر الجيوسياسية: مقياس كمي لمستوى عدم اليقين المرتبط بالتوترات، والصراعات السياسية، والأمنية العالمية، وتأثيرها على الاقتصاد، طوره كالدارا وياكوفييلو.
- سلاسل القيمة العالمية: شبكات الإنتاج الدولية؛ حيث تتوزع مراحل إنتاج السلع، والخدمات عبر بلدان متعددة.
- مجموعة بريكس: تكتل اقتصادي يضم البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا، توسع عام 2024م؛ ليضمَّ مصرَ، وإثيوبيا، وإيران، والإمارات، ثم إندونيسيا عام 2025م.
- الاتحاد الأوروبي: تكتل سياسي، واقتصادي يضم سبعًا وعشرين دولة أوروبية يهدف إلى التكامل الاقتصادي، والسياسي.
- رابطة دول جنوب شرق آسيا: منظمة إقليمية تضم عشر دول تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي، والاستقرار في منطقة جنوب شرق آسيا.
- الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة: اتفاقية تجارة حرة تضم خمس عشرة دولة في منطقة آسيا، والمحيط الهادئ، وتمثلنحو ثلاثين بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: منظمة إقليمية سياسية، واقتصادية تأسست عام 1981م تضم المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان، ودولة قطر، ودولة الكويت.
- مبادرة شيانغ ماي متعددة الأطراف: ترتيب متعدد الأطراف لمبادلة العملات بين دول رابطة جنوب شرق آسيا زائد ثلاثة بقيمة إجمالية تبلغ أربعمائة وأربعين مليار دولار.
- السوق المشتركة الجنوبية: تكتل اقتصادي في أمريكا الجنوبية يضم الأرجنتين، والبرازيل، وباراغواي، وأوروغواي.
- رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي: منظمة إقليمية تضم ثماني دول في جنوب آسيا.
- صدمة العرض: اضطراب مفاجئ يقطع، أو يقلّص المعروض من سلعة أساسية (كالنفط)؛ فيرفعَ أسعارَهَا، ويعطّلَ سلاسلَ الإنتاج؛ وذلك تمييزًا لها عن صدمة الطلب الناشئة عن تغيّر سلوك المستهلكين.
- مضيق هرمز: ممرّ مائي ضيّق يفصل الخليج العربي عن خليج عُمان، ويمرّ عبره نحو خُمس النفط العالمي، ويُعدّ من أهمّ نقاط الاختناق الإستراتيجية في تجارة الطاقة.
- القوة القاهرة (Force Majeure): بند قانوني يُعْفِي طرفًا من التزاماته التعاقدية عند وقوع حدث خارج سيطرته (كحرب، أو إغلاق ممرّ)، وإعلانه على الصادرات يعني تعليقها مؤقتًا دون مسؤولية قانونية.

- مبادرة شيانغ ماي (CMI / CMIM): ترتيب إقليمي لمبادلة العملات بين دول آسيان+3 نشأ بعد الأزمة الآسيوية 1997مكشبكة أمان مالي تتيح للدول الأعضاء اقتراض السيولة بالدولار وقت الأزمات؛ وذلك بعيدًا عن شروط صندوق النقد.
- مكتب أبحاث الاقتصاد الكلي (AMRO): جهاز رقابة إقليمي مستقل تابع لآسيان+3 مقرّه سنغافورة يرصد المخاطر الاقتصادية مبكرًا، ويُقيّم اقتصادات الأعضاء، ويُعَدُّ نموذجًا يُحتذى لآليات المتابعة المؤسسية المحايدة.
- التجزئة الجيواقتصادية: انقسام الاقتصاد العالمي إلى كتل متنافسة بفعل التوترات السياسية، والسياسات الحمائية؛ بما يعطّل تدفقات التجارة، ورأس المال، والتقنية.
- مؤشر المخاطر الجيوسياسية: مقياس كمّي طوّره الاقتصاديان: كالدارا، وياكوفييلو لرصد مستوى عدم اليقين المرتبط بالتوترات، والصراعات، وقياس أثرها على الاستثمار، والنشاط الاقتصادي.
- نقطة الاختناق (Chokepoint): ممرّ جغرافي ضيّق لا غنى عنه لحركة التجارة العالمية (كهرمز، وباب المندب) يصيرُ تعطّلُهُ قادرًا على إحداث صدمة واسعة في الأسواق.
- الاتحاد النقدي / العملة الموحدة: أعلى مراحل التكامل المالي، ويتطلّب توحيد السياسات النقدية، وإنشاء بنك مركزي مشترك، وإصدار عملة واحدة؛ إذ وقّع الخليج اتفاقيته، لكنه لم يُفعّله بعدُ.

المشاركون

- **الورقة الرئيسة:** د.إحسان بو حليقة
- **التعقيب الأول:** د.محمد المعجل
- **التعقيب الثاني:** د.عبد الله الغفيص
- **إدارة الحوار:** أ.عبد الرحمن باسلم
- **المشاركون بالحوار والمناقشة***
- أ. د. أحمد الخطيب
- أ. أحمد المحيميد
- م. أسامة كردي
- د. تركي العيار
- أ. جمال ملائكة
- د. حمد البريثين
- د. خالد الرديعان
- معالي د. رياض نجم
- د. سعيد مزهر
- ا. سليمان العقيلي
- الفريق د. عبدالإله الصالح
- د. عبد الرحمن الشبيب
- د. عبد الله البريدي
- م. عبد الله الرخيص
- أ. فايزة العجروش
- د. مساعد المحيا
- د. مطير الرويلي

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

ملتـقى أسبـار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م

@MultaqaAsbar

@Multaqa_Asbar

https://cutt.us/U0nnC

00966114624229

www.asbar.com